الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIBبسكرة.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:

- غمري حسناء
- الهامل فاطمة

الأستاذ المشرف

د/ سعيدي عبد الحليم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- احمد قايد نور الدين	- استاذ تعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- سعيدي عبد الحليم	- استاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- قطاف عقبة	- استاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIBبسكرة.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:

- غمري حسناء
- الهامل فاطمة

الأستاذ المشرف

د/ سعيدي عبد الحليم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- احمد قايد نور الدين	- استاذ تعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- سعيدي عبد الحليم	- استاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- قطاف عقبة	- استاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٢

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله»

أول ما نبدأ به الحمد والحمد والشكر لله عزوجل الذي أنار دربنا ويسر السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع، و أكرم الله بالصحة والارادة والعزيمة والسير في إتمام

مشوارنا الدراسي الجامعي بخير.

ونتوجه بجزيل الشكر وإمتناننا للذي لم يبخل علينا بنصائحه ومعلوماته الأستاذ المشرف "سعيدي عبد الحليم" أمانة كل درب سلكه ويسر له طريقه.

إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وكل من ساهم من قريب أو بعيد لفرع معنوياتنا وكل من لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل الأصدقاء الأعزاء والأوفياء لنا، لمن أرادوا أن نتذكرهم ولو بكلمة، بالأخص لعوامر الزهرة والتي كانت نعمة الصديقة.

والأخت التي لم تنجبها أمي، وكذلك الصديقة غمري حسناء وعقون لبنى.

إهـداء

الحمد لله الذي وفقني لتحقيق حلم من جاهد لتعليمنا أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى من كانت دعواتها سر نجاحي أمي الحبيبة حفظها الله

إلى مهما قلت فلن أفيه حقه على صبره ودعنه لي زوجي العزيز

إلى أبي الثاني وأمي الثانية والدان زوجي حفظهم الله ورعاهم.

إلى خالي الذي كل الكلمات الشكر لن تفيه حقه حفظه الله إلى أولاده

إلى إبنتي قرة عيني ميار أطال الله في عمرها

إلى إخوتي ناريمان، عبد المجيد، آدم، عبد النور، رامي، أنيس

الهامل فاطمة

إهـداء

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شئ التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي نبع الحنان أمي

إلى الذي أحمل إسمه بكل فخريا من أفتقده منذ الصغرغلى من يرتعش قلبي لذكره إلى الذي وهبني كل ما يملك إلى مصدرقوتي إلى الذي كنت أتمنى أن يكون موجود بيننا إلى روح أبي الغالية أتمنى أن يكون فخورا بي

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة أخو اني ياسين ،رمزي، نبيل، حفيظة، مريم.

وإلى أخي المرحوم ديدين

وإلى كافة أفراد عائلة غمري

إلى زملائي في قطاع الصحة كل بإسمه: عبلة، سندس، اسراء، ريان.

غمري حسناء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مدى دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، حيث حاولنا معرفة مدى إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمختلف اساليبها التقليدية والمتطوره ومعرفة انعكاسها على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، وذلك من خلال دراسة حالة لمؤسسة النسيج TIFIB بسكرة.

حيث قمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة واستخراج مختلف النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة، كما اعتمدنا على اعداد استبيان مقابلة للوقوف على مدى استخدام اساليب المراجعة التحليلية بالمؤسسة.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى أن الأداء المالي لمؤسسة النسيج اظهر وجود نقائص بمؤشرات المديونية ونسب النشاط وبعض نسب السيولة، كما توصلنا ان استخدام أساليب المراجعة التحليلية سيمح بتقييم الأداء المالي بشكل أفضل لتدارك هذه النقائص، كما أنها تساعد بالتنبؤ بمستقبل المؤسسة من خلال التنبؤ بمبيعاتها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة التحليلية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، المؤشرات المالية،.

abstract

This study aims to what extent of the role of analytical review in evaluating the financial performance of economic institutions, where we tried to find out the extent to which analytical review methods are used in its various traditional and advanced methods, and to know its impact on evaluating the financial performance of economic institutions, through a case study of TIFIB Biskra.

we also studied the financial statements of the institution and extracted various ratios and financial indicators for the institution. Moreover, we relied on preparing a corresponding questionnaire to determine the extent to which the analytical review methods are used in the institution.

Through the study, we concluded that the financial performance of the textile enterprise showed deficiencies in debtedness indicators, activity ratios, and some liquidity rates. In addition to that we arrived to the fact that the use of analytical review methods will allow a better assessment of financial performance to remedy

these shortcomings. It also helps predicting the future of the enterprise by predicting its future sales

Keywords: analytical review, financial performance, evaluation of financial .performance, financial indicators

فهرس الجداول
والأشكال

I- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	العوامل المحددة للقيمة الحالية للمؤسسة	**20**
02	**نسب الربحية**	**30**
03	نسب النشاط	**31**
04	علاقةاساليب المراجعة التحليلية بمؤشرات الربحية	**36**
05	علاقة اساليب المراجعة التحليلية بمؤشرات السيولة	**37**
06	علاقة اساليب المراجعة التحليلية بمؤشرات النشاط	**39**
07	بطاقة تعريفية لمؤسسة TIFIB	**46**
08	الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث 2020-2021-2022	**50**
09	نسب السيولة	**51**
10	نسب النشاط	**52**
11	نسب الربحية	**53**
12	نسب المديونية	**53**
13	حساب النتائج لمؤسسة النسيج و التجهيز tifib	**54**
14	قائمة الدخل للسنوات الثلاث2020 2021 2022 لمؤسسة النسيج بسكرة	**57**
15	قائمة التدفق النقدي المباشر	**58**
16	صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار	**58**
17	صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل	**59**
18	التدفق النقدي	**59**

II: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المراجعة التحليلية	**09**
02	**اغراض المراجعة التحليلة .**	**15**
03	العوامل المؤثرة في الاداء المالي	**27**
04	المخطط الوطني للصناعات النسيجية SONITEX	**46**
05	الهيكل التنظيمي للموسسة النسيج و التجهيز	**48**
06	مؤشرات الأداء	**51**
07	مؤشرات الحجم	**51**
08	مؤشرات الربحية	**53**
09	**مؤشرات المديونية ونسب التدفق النقدي**	**54**

مقدمة عامة

مقدمة

يعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في توفير الموارد المالية من خلال تزويد الشركة بفرص استثمارية في مختلف ميادين التي تساهم في تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

تتجلى هذه الأهداف في:

– تقيم أداء الشركة من عدة زوايا من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

– يقوم بعملية المتابعة لأعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح.

تواجه المراجعة في الوقت الراهن مشكلة ضخامة حجم المؤسسات وتعقد عملياتها حيث تعمل بصورة تتسم بالتطور السريع، الأمر الذي جعل الأساليب التقليدية غير كافية لتجميع أدلة الإثبات والقرائن المتعلقة بعناصر القوائم المالية والمعلومات اللازمة التي تفيد المؤسسة محل المراجعة، لذا إستلزم الأمر مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة بإستخدام أساليب حديثة متمثلة في المراجعة التحليلية التي تعد من أكثر الأدوات المستخدمة حاليا من قبل المراجع للتحقق من عدالة البيانات المالية المقدمة له من إدارة المؤسسة.

تقوم المراجعة التحليلية بتحليل النسب والمؤشرات المهمة للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة معلا معلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تتعرف عن المبالغ المتنبأ بها، كما أن المراجعة التحليلية تقيم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقة المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية، وتتضمن مقارنة المبالغ المسجلة مع التوقعات التي يضعها المراجع لإبداء رأيه وتقديمه للمؤسسة محل المراجعة.

قد أدى حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها واعمالها إلى ضرورة توفير معلومات مما اوجب على المؤسسات الإهتمام بأدائها المالي الذي يعتبر أهم نقطة يرتكز عليها نجاحها وتحقيق أهدافها الإقتصادية والمالية بذلك زاد الاهتمام بالأداء المالي من خلال أساليب تقييمه، وبذلك الخروج بنتائج أفضل في إتخاذ القرار الأنسب لتحقيق الأهداف.

فتظل التطورات الإقتصادية زادت المؤسسات الاهتمام بوظيفة المراجعة وبذلك زادت الإهتمام، والواجبات الملقات على عاتق المراجع في الوقت الحالي، ولكي يواكب المراجع هذا التطور في مجال الأعمال عليه أن يطور من أساليبه وإجراءاته المستخدمة في عملية المراجعة، لذلك بدأ المراجعون إستخدام النراجعة التحليلية نظرا لأهميتها في رفع كفاءة أداء عملية المراجعة بإعتبارها من أبرز الأساليب الحديثة لمراجعة أحسن البيانات المالية.

ومما تم ذكره سابقا يمكن إدراج الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية؟

– الأسئلة الفرعية:

– ما هي المراجعة التحليلية و ما هي أهم أساليبها؟

– ما هي مؤشرات تقييم الأداء المالي؟

– ما هي علاقة أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة النسيج TIFIB بسكرة؟

– الفرضيات:

لتسهيل الإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تعتمد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المراجعة التحليلية أسلوب حديث يستخدم في المؤسسة الاقتصادية وله اساليب تقليدية واساليب متطورة.

الفرضية الثانية: هناك مجموعة من المؤشرات المستخدمة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، تتمثل في مؤشرات الربحية والنشاط والمديونية بالإضافة الى النسب المالية.

الفرضية الثالثة: يؤثر استخدام اساليب المراجعة التحليلية على مختلف مؤشرات تقييم الاداء المالي لمؤسسة النسيج TIFIB بسكرة.

– أسباب إختيار الموضوع:

– هناك عدة أسباب ودوافع التي أدت بنا إلى إختيار الموضوع وأبرزه:

– الميول الشخصي حول موضوع التحقيق.

– قلة الدراسات في هذا الموضوع ورغبة منا في تحفيز الباحثين على تناوله في أشكال أخرى.

– محاولة الاطلاع على ماهية المراجعة التحليلية.

– معرفة مدى مساهمة المراجعة التحليلية في تقديم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية في الجزائر.

– هيكلة البحث:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، وتحليل أبعاده لبلوغ الأهداف المسطرة، تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل النظري: يتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الاول ماهية المراجعة التحليلية و في المبحث الثاني عموميات حول الأداء المالي وفي المبحث الثالث العلاقة بين المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل التطبيقي:

حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى المبحث الأول الذي يتضمن المراجعة التحليلية حيث ذكرنا في هذا المبحث كل ما يخص المراجعة التحليلية من (نشأة – مفهوم، أغراض، أساليب).

بينما المبحث الثاني فخصصناه للأداء المالي والذي تطرقنا فيه إلى (النشأة، الأداء المالي، أنواعه، أهميته).

والمبحث الثالث: تناولنا فيه علاقة المراجعة التحليلية بالأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.

أما الجانب التطبيقي فخصصناه إلى تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في المؤسسة محل الدراسة مؤسسة النسيج TAX ALO بسكرة.

– حدود الدراسة:

سوف نحصر مجال دراستنا للإشكالية المطروحة في مؤسسة النسيج TIFIBبسكرة للفترة 2018-2022.

– الدراسات السابقة:

1– – براهيمي سمية: مساهمة المراجعة التحليلية في إتخاذ القرارات الإستثمارية للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة عطافي الكبرى لجنوب بسكرة.

تعد المراجعة التحليلية ذات اهمية كبيرة حيث انها تساعد متخذ القرار في توفير المعلومات اللازمة تبويبها و تنظيمها لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية خاصة منها الاستثمارية نتيجة تحليل مختلف النسب و العلاقات ليتسنى للمؤسسة اختيار القرار المناسب بأسلوب منظم و شفافية عالية في تحديد اوجه الاستثمار و الذي يعمل على ديمومة المسار التنموي .

2– مدفوني أيمن: دور إجراءات المراجعة التحليلية في الرفع من جودة المراجعة الخارجية دراسة حالة مؤسسة آن سي روبية خلال فترة 2010-2019.

ان التوجهات الدولية الحديثة لمهنة المراجعة الخارجية تؤكد على استخدام الاجراءات التحليلية كضمان اضافي لتحقيق جودة المراجعة الخارجية ورفعها بحيث صارت كل المنظمات الدولية توصي باستخدام اجراءات المراجعة التحليلية لاسيما في المعيار الدولي رقم (520 الاجراءات التحليلية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات.

3- صحراوي فارس: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سركة التابعة حبوب الزيبان المركب الصناعي التجاري القنطرة.

تكمن اهمية هذه الدراسة في اهمية موضوع تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال استعمال اساليب المراجعة التحليلية حيث ان المراجعة التحليلية اصبحت تستخدم حديثا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- تباين اهمية تقييم الادام المالي للمؤسسات الاقتصادية بواسطة المراجعة
- تباين مراحل المهمة في عملية المراجعة التي يجب على المراجع الاستعانة باجراءات المراجعة التحليلية .

الفصل الأول

الفصل الأول: دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية

تعتبر المراجعة التحليلية أحد الاختبارات الأساسية التي يقوم لتنفيذها مراجع الحسابات لتحقيق نطاق الاختبارات التفصيلية للأرصدة، وذلك من خلال القيام بتقييم المعلومات المالية، ودراسة العلاقات فيما بين البيانات المالية وغير المالية، ومع توقعات الزبون ومراجع الحسابات والتأكد من معقولة أرصدة للحسابات والبيانات الأخرى ، وكذلك التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق .

– تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية أحد الاختبارات الأساسية التي يقوم بتنفيذها مراجع الحسابات لتخفيض نطاق الاختبارات التفصيلية للأرصدة ، وذلك من خلال القيام بتقييم المعلومات المالية ، ودراسة العلاقات فيما بين البيانات المالية وغير المالية ، ومع توقعات الزبون ومراجع الحسابات والتأكد من معقولية أرصدة الحسابات والبيانات الأخرى ، وكذلك التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية التدقيق .

– يعتبر القيام بهذه الإجراءات في مرحلة التخطيط إلزامي، وبهدف بشكل أساسي إلى الحصول على فهم لنشاط العميل المدقق من تقييم مخاطر وجود تعريفات مادية في البيانات المالية وبالتالي توجيه المدقق إلى الأمور التي قد تحتوي على تحريفات مادية .

المطلب الأول : نشأة مفهوم المراجعة التحليلية

الفرع الأول: نشأة المراجعة التحليلية

– المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست الجديدة ولكن الجديد فيما هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطبق عليها قديما بالمراجعة الانتقادية ، أي إلقاء نظر خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات وهذا لايستطيع القيام به إلا المراجع ذو الخبر العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصا وافيا في يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه ,حيث أن معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك أن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع.

–المراجعة الانتقادية المعمول بها سابقا عادة ما يقوم المراجع بها خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة ويقوم بها ، على عينة حكيمة يختارها المراجع بناء على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان فإن المراجعة الانتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الاختيارية .

– ثم تطورت أساليب المراجعة التحليلية، وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام التحليل الأفقي للقوائم المالية, لاكتشاف بعض الفروق الجمهورية مطالب

بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، الأمرالذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية .

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيدا بل بعضهما يحتاج إلى وسائل إلكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة ، وتنتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطئة والفاحصة والانتقادية، غير مجدية وغير كافية ، الأمر الذي حتم على المراجع استخدام جميع أساليب المراجعة التحليلية البسيطة والمتوسطة المتقدمة ، وفي جميع مراحل المراجعة من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة إلى مرحلة التنفيذ ثم المرحلة النهائية لعملية المراجعة .

– وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عند أداء عملية المراجعة، نظر لقدرته الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه ، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (علي محد، 2013، صفحة 5)في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات ، وفي سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة ، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة إلا إجراءات المراجعة وهي :

1– اختبار التفاصيل للعمليات الأرصدة

2– إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

وفي سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (علي محد، 2013، صفحة 6) التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناءًا عليها أصبح المراجع ضورة استخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية التحليلية والتي بناءًا عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية لعملية المراجعة .

الفرع الثاني : مفهوم المراجعة التحليلية

1– تعريف المراجعة :

– المراجعة هي فحص القوائم المالية، أي بحث وتقييم تحليلي لسجلات وإجراءات ونواحي الرقابة مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات بإصدار رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة وهي تمثيل (عمران، 2018، صفحة 7) الفحص، التحقيق، التقرير .

– من جمع وتقيم الأدلة من المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلف ، والإقرار بذلك من خلال شخص مستقل وكفء.

– وتعرف أيضا أنها عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بمشكل موضوعي، على تأكيدات التي تتعلق بنتائج تصرفات وأحداث اقتصادية يرتبط بها الفرد أو التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدى وجود تطابق بين تلك التأكيدات المعايير المقررة وتوصيل النتائج الى مستخدمي التقارير المتضمنة تلك التأكيدات (امين السيد، 2013، صفحة 27) .

– أن المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق ، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية ، ويعتبر أيضا أن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع لإبداء رأيه في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية(محمد ا.، 1998، صفحة 11).

– نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن المراجعة ليست فرعا من المحاسبة بل هي مستذلة حيث تبدأ حين تنتهي المحاسبة وتعتمد على الفحص الذي يحدد مدى مطابقة النتائج للتنظيمات المحددة مسبقاً.

– أستنتج أن أهمية المراجعة التحليلية تعتمد على تقدير المدقق لخطر الاعتماد عليها والتي ربما تحدد العلاقات المتوقعة وفي الحقيقة أن الأخطاء المادية تكون موجودة .

– مفهوم المراجعة التحليلية :

لقد وردت عدة مفاهيم لمراجعة التحليلية حيث هناك من يطلق عليها الفحص التحليلي ويطلق عليها البعض الأخر المراجعة التحليلية حيث هناك من يسميها الاستعراض التحليلي ويقصد بها (مجموعة الإجراءات الإضافية التي بها مراجع الحسابات للحصول على درجة ثقة من خلال توفر أدلة إثبات مكملة التي حصل عليها من الإجراءات الأخرى) (زكريا محمد، 1986، صفحة 74).

– أما المعهد الأمريكي لمحاسبين القانونين (Institute، صفحة 1) في توصية رقم 56 فقد عرف الإجراءات التحليلية على أنها عملية تقييم للمعلومات المالية وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية .

– وعرفها الإتحاد الدولي للمحاسبين(الإتحاد الدولي المحاسبين المعايير الدولية للمراجعة ، تعريف المجمع العربي للمحاسبين .)وفق المعيار رقم 520 بأنها تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحيث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تتحرف عن المبالغ المتنبأبها.

– ويمكن أن نقول أيضا، أن المراجعة التحليلية فحص يشمل على بحث، تقييم وتحليل السجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية المؤسسة مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية ، وتنتهي المراجعة التي يقوم بها المراجع بتقرير مكتوب بوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد عليه التقرير(نور، 1992 ، صفحة 7).

-ومن التعاريف السابقة نستنتج أن:

المراجعة التحليلية يطلق عليها مراجعة الحسابات باستخدام التحليل المالي كإحدى وسائل المراجعة التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو منشأت أخرى مماثلة تحمل في نفس المجال.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة التحليلية

الفرع الأول: أهمية المراجعة التحليلية

- تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المنشأة محل المراجعة أو هي تساعده على تحسن جودة عملية المراجعة ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه على تحسين جودة عملية المراجعة ، ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه والكشف عن أوجه القصور في أعمالهم والبحث عن أسبابها ومعالجتها .

- ويتوقف القيام بها على التقدير والحكم الشخصي للمراجع بعد فحصه نظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة ، وعلى مدى أهميته العنصر المراد فحصه أو بناءًا على حاجته إلى أدلة إثبات إضافة تساعده على تخفيض مخاطر الاكتشاف التي قد تواجهه نتيجة اعتماده على عينة عند إبداء الرأي .

-ويوجه عام تشير بعض الكتابات (موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي، 2013، صفحة 10)إلى أن زيادة أهميتها ترجع إلى زيادة مقدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء ، وهو أسلوب ساعد المراجع على اكتشاف 27 % من مجموع الأخطاء ، ولمراجعة التحليلية أهمية كبيرة كذلك الإدارة المنشأة حيث تساعدها على اكتشاف أوجه القصور (داخل المنشأة ،ومن ثم معالجتها وقد ألزمت معايير الأداء المهني المراجع بضرورة مساعدة الإدارة في التبليغ عن أماكن الضعف واقتراح التحسينات اللازمة ، ولمراجعة التحليلية أهمية كذلك لأصحاب المشروع فهي تساعدهم على معرفة قدرة المنشأة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجتها القصور وتجنب الخطر وتساعدهم كذلك على تقييم أداء الإدارة .

إن للمراجعة التحليلية أهمية كبيرة للمهنة ككل فهي تؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وبالتالي زيادة ثقة الطرف الثالث فيها .

- ونستنتج من الأهمية أن :الباحثون يرو بشكل عام أن الاهتمام بالمراجعة التحليلية واستخدامها له أسبابه الوجيهة وخصوصا عندما تظهر العيوب التي تتمثل في كفاية نظام التقارير والإفصاح في القوائم المالية ، وكذلك فشل الإدارة في ضبط إجراءات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تخفيض وقت تكلفة المراجعة الأمر الذي يؤدي إلى وجد فجوات قد تكون واسعة تحتاج إلى إصلاح فوري.

- تظهر أيضا أهمية استخدام المرجعة التحليلية في(براهيمي ، 2015-2016، صفحة 20) :

* تشمل تحليل البيانات الختامية الوقوف على العديد من المظاهر التي تقود إلى اكتشاف خلل البيانات .

* توفير المعلومات والبيانات عن نشاط المؤسسة في ضوء ما ينتهي إليه نشاطها الفعلي ، الأمر الذي يهيئ للمراجعة الفرصة للقيام لمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة.

* تتيح النسب والمؤشرات التي تقدمها المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المركز العالي للجهة الخاضعة للمراجعة ولمراقب بالحسابات تقوم مدى مصادر الموارد المختلفة في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم مدى انسجام ذلك مع المؤسسة وأهدافها .

* احتلت المراجعة التحليلية حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين في الوقت الحاضر ، وقد تركز اعتماد هؤلاء إلى تطوير الأساليب الإحصائية المتقدمة لخدمة المراجعة التحليلية من خلال إيجاد القيم المتوقعة للحساب موضوع التدقيق ، وتكمن أهمية المراجعة التحليلية في التغيرات التي طرأت على الأسلوب والهدف من كونها عملية للبحث عن الغش والأخطاء إلى هدف إبداء الرأي في مدى مصادقة القوائم المالية ، أدى إلى مواجهة المراجعين خطر قبول القوائم المالية على أنها ذات مصداقة في حين أنها تحوي أخطاء وتحريفات مادية غير مقبولة بسبب أن نتيجة العينة تدعم القوائم المالية ، المحرفة جوهريا ، ما يؤثر هذا النوع من الخطر على فاعلية التدقيق ، أو رفض القوائم مالية بناء على نتيجة العينية .

وفي الواقع ذات مصداقية وتمثل المركز المالي الحقيقي ، إذ يخرج بنتيجة من العينة لا تؤيد التوقع ، وهذا النوع من المخاطر يؤدي بالمراجع إلى زيادة حجمالعينة متجه إلى التدقيق الشامل ومن ثم زيادة تكاليفعملية التدقيق ، ولذلك فهو يؤثر على كفاءة عملية التدقيق (كردودي و بن قدور، 2017 ، صفحة 19)

الفرع الثاني : أهداف المراجعة التحليلية

– تهدف المراجعة التحليلية كما نص عليها المعيار الدولي رقم (12) من أدلة التدقيق الدولية إلى مساعدة المراجع في المجالات الأتية (محمد، محمد، خليل، و حسين، 2006، صفحة 28).

* الفهم الكامل لطبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة.

*تحديد المجالات التي قد ترتفع فيها المخاطر ومن ثم التركيز عليها.

* تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة .

* تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق وتقيما إضافيا.

– وحسب الإتحاد الدولي ، للمحامين IFAC في المعيار الدولي رقم (52) ISA ، وكذلك مجمع المحامين القانونيين الأمريكي AICPA وذلك حسب ما جاء في المعيار رقم SAS56 أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجع ومكتب المراجعة يساعد في تحقيق الأغراض الموالية .

* الحصول على أدلة تدقيق موثقة وذات علاقة عند الانتفاع من الإجراءات التحليلية.

* مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة، توقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى المستخدمة في عملية المراجعة .

* كإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذات تأثير وفعالية أكثر من الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للقوائم المالية .

*وضع والقيام بالمراجعة التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق كنظرة شاملة للقوائم المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية التدقيق(كردودي و بن قدور، 2017 ، صفحة 45) .

– يتضح مما سبق أن المعايير المهنية تشير إلى أن المراجعة التحليلية يمكن استخدامها لهدفين هما توجيه الاهتمام وتقليص الاختبار ولتوجيه الاهتمام المدقق يستخدم المراجعة التحليلية كوسيلة تشخيص للتعرف على احتمال للأخطاء الجوهرية، ولتقليص الاختبار نقصد به أن المراجعة التحليلية تستعمل كاختبارات جوهرية لتبرير الارتفاع أو الانخفاض للإجراءات, كما تبين أن أهداف المراجعة التحليلية.

* تقييم مدى العمليات والارصدة.

* فهم عمليات العملوتحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر.

* تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق إضافي.

* تثبت وتعزيز نتائج التدقيق.

* المواجهة الإجمالية الشاملة للمعلومات المالية .

* فعالة في كشف الأخطاء التي تتطلب التعديل حيث أن تصف الأخطاء تقريبا تكتشف بشكل أولي باستعمال هذه الإجراءات السهلة النسبية .

وحددت أيضا أهداف المراجعة التحليلية في(نفين و سمهدانة، 2006، صفحة 28):

*فهم عمليات المشروع.

* تحديدالمشروع.

* تحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر.

* تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة.

*تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق إضافي.

* تثبت وتعزيز نتائج التدقيق.

* المراجعة الإجمالية الشاملة للمعلومات .

من أهم أسباب استخدام المراجعة التحليلية هو مساعدة المراجع في عدة نواحي أهمها (براهيمي ، 2015-2016، الصفحات 20-21).

1—تخفيض مخاطرالاكتشافوالتي يعبر عنها بـ DR وتحسب بالعلاقة التالية :

$$DR = AR \div IR \times CR$$

2- المساعدة في فهم طبيعة الأعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة.

3- اكتشاف أعمال الغش والتزوير.

4- المساهمة في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمراركمشروع.

5- تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية.

6- تقليلالاختبارات الأساسية.

المطلب الثالث : أنواع وأغراض المراجعة التحليلية

الفرع الأول : أنواع المراجعة التحليلية

يمثل الجانب الأهم في استخدام المراجعة التحليلية في اختبار النوع الأكثر ملائمة منها يوجد خمسة أنواع رئيسية من المراجعة التحليلية يمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل (01): أنواع المراجعة التحليلية

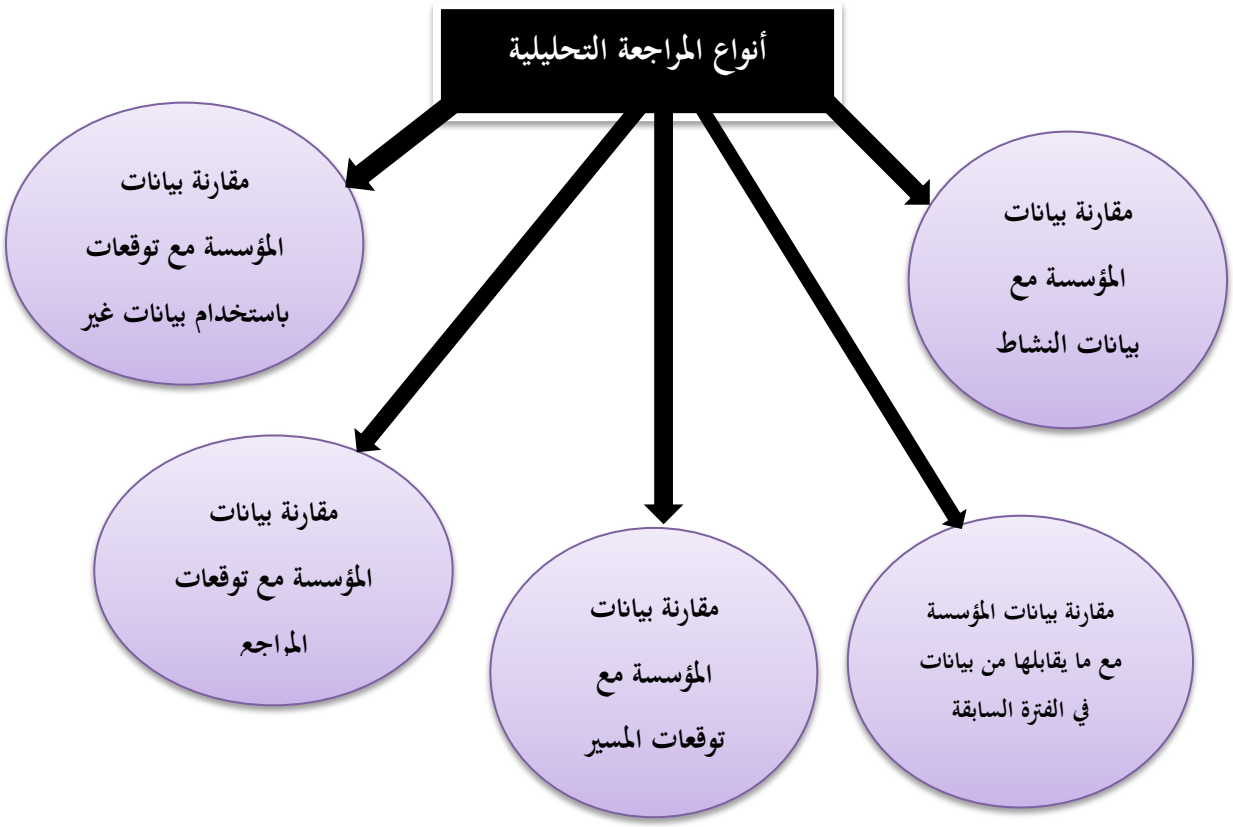

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مراجع سابق ذكرها

أولا: مقارنة البيانات المؤسسة مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه

*إن عملية مقارنة البيانات المتحصل عليها من خلال المراجعة التحليلية مع البيانات لنشاط الذي تعمل فيه المؤسسة ، تمكن المراجع من حصول على معلومات مفيدة من أداء المؤسسة وكذلك معرفة المركز المالي بالمقارنة ع المؤسسات الأخرى في نفس النشاط .

– وتتمثل أهم منافع المقارنة مع النشاط في أنها تساعد في تفهم أعمال المؤسسة أنها تقدم مؤشرا على احتمال وجود فشل مالي ، على سبيل المثال تستخدم النسب الخاصة بواسطة مسؤولي الائتمان لتقييم قدرة المؤسسة على رد القرض ، وتعد نفس المعلومات مقيدة للمراجع عند تقدير القدرة النسبية لهيكل رأس المال لدى المؤسسة وقدرتها على الاقتراضو احتمال الفشل المالي (نفين و أنزير، 2000، صفحة 259).

كما أن هذا النوع يتيح للمراجع مايلي(كردودي و بن قدور، 2017 ، صفحة 28):

– الحكم على الخصائص الاقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات مماثلة.

– تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك انحرافات تمثل فورقاتجوهرية.

– اكتشاف أي صعوبات تتعرض لها المؤسسة.

– اكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحساباتوالأرصدة .

ثانيا : مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة

تقصد بها هنا هو قيام المراجع بمقارنة البيانات المالية المتحصل عليها خلال العينة عن طريق المراجعة التحليلية مع البيانات الخاصة بالسنوات السابقة ، حيث يقوم المراجع باعتبار النسب والمؤشرات المتحصل عليها في السنوات السابقة كمرجع لمقارنتها مع البيانات الجديدة ، وإذا كان لاحظ المراجع أن هناك ارتفاع في النسب أو المؤشرات الطريقة إذا كانت المؤسسة قد قامت بتغيير سياستها المحاسبية مثلا إذا كانت تتبع طريقة FIFO لتقييم مخزوناتها ثم قامت في هذا العام بتغييره واستخدمت القيمة الوسطية المرجحة (صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 42) .

* وهناك تتنوع المراجعة التحليلية التي يتم فيما مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها في فترة سابقة، وفيما يلي بعض الأمثلة المتعارف عليها.

1- **مقارنة أرصدة السنة الجارية مع أرصدة السنة السابقة:** تتمثل أبسط الطرق لتنفيذ هذا الاختبار في إدراج نتائج أرصدة ميزان المراجعة في العام الماضي في عمود منفصل بورقة عمل أرصدة ميزان المراجعة الخاص بالسنة الحالية ، ويمكن للمراجع بسهولة أن يقارن رصيد السنة السابقة في بداية المراجعة لتقرير أي الأرصدة يجب أن يتم التعامل معها باهتمام أكبر بسبب وجود فرق كبير (صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 42).

2- **مقارنة تفاصيل الرصيد الإجمالي مع التفاصيل المتماثلة للسنة السابقة:** إذا لم تحدث تغيرات جوهرية في النشاط لدى المؤسسة في السنة الحالية ، فإن كثيرا من التفاصيل التي تتكون منها الإجماليات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تظل بدون تغير ، لذلك فإنه بمقارنة مختصرة للتفاصيل الفترة الجارية مع نفس تفاصيل السنة السابقة ، يمكن أن تتضح المعلومات التي تحتاج إلى فحص أكثر ، ويمكن أن تتم المقارنة وفق لفترة زمنية أو نقطة ما من الزمن ، وما أمثلة النوع الأول مقارنة الإجمالية الإجماليات الشهرية في السنة الحالية والسنة السابقة كحسابات المبيعات والصيانة وغيرها ، أما النوع الثاني تتمثل في مقارنة تفاصيل الفروض التي يجب سدادها في نهاية الفترة مع ما يقابلها في نهاية الفترة السابقة (كردودي و بن قدور، 2017 ، صفحة 40)

3- **مقارنة النسب المالية للسنة الجارية بنسب السنوات السابقة** : تستخدم طريقة مقارنة النسب بالمالية لتفادي بمين في الطريقة السابقة وهما .

– أن تلك المقارنة لا تأخذ في الحسبان النمو أو التدهور في العمليات .

– أنها تتجاهل العلاقة بين البيانات مثل العلاقة بين المبيعات وتكلفة المبيعات المالية في تغييرات عن العلاقات المنطقية بين بنود معينة في القوائم المالية ، ويمكن حساب العديد من النسب عن طريق – نسبة بند معين إلى بند آخر ، بالإضافة إلى تحليل الانحراف غير المتوقعة بين نسب الكثرة الجارية وتلك الكثرة الجارية وتلك الكثرة التي تقارن بها (براهيمي ، 2015-2016، صفحة 22).

ثالثا : مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المسير:

على المراجع أن يقوم بمقارنة توقعات العميل من خلال الموازنات التي قام العميل بإعدادها عن الفترة المحاسبية مع الأرصدة الحقيقة في القوائم المالية ، وقد يشير إخاء فحص معظم الجوانب الهامة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية ، إلى احتمال وقوع تعريفات، وأيضا إذا لم إيجاد فروق يمكن أن يشير ذلك عدم وجود احتمال بوقوع تعريفات. (امين السيد، 2013، صفحة 580) وعندما مقارنة المراجع للموازنة يجب ان يهتم بأمرين :

* أولهما ان يقيم المراجع مدى واقعية الموازنة وهل بذلت العناية الكافية والملائمة :

حيث يتم في بعض المؤسسات إعداد الموازنة دون بذل العناية الملائمة ، وبالتالي لنا تمثل الموازنة توقعات واقعية ، وتكون لهذه المعلومة قيمة كدليل المراجعة .

*وثانيهما هل قام أفراد العميل بتعديل المعلومات المالية الحالية في تتوافق مع الموازنة : وإذا حدث ذلك بجد المراجع فروقا في مقارنة البيانات الفعلية مع بيانات الموازنة من خلال مناقشة إجراءات التوصل مع العميل ، ويتم تنفيذ خطوات المراجعة الخاصة بتقدير خطر الرقابة وأداء الاختبارات التفصيلية للبيانات الفعلية لتقليل احتمال تعديل أفراد لعميل لبيانات الفعلية حتى يحدث توافق بينهما وبين الموازنة .

وعليه يمكن استخلاص عدة اعتبارات يجب الإلمام بها في هذا النوع من المراجعة التحليلية وهي(صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 44):

*تقييم ما إذا كانت هناك تعريفات في البيانات الفعلية أيضا.

*تقييم ما إذا كانت الموازنات التخطيطية واقعية .

*مناقشة المسؤولين، فيما يخص إجراءات وضوابط إعداد الموازنات التخطيطية تقدير خطر الرقابة وأداء اختبارات تفصيلية لمراجعة البيانات الفعلية.

رابعا : مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المراجع :

يقوم هذا الإجراء على مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات(المراجع – أرصدة الحسابات) حية تمثل هذه التوقعات القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات ، في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ، أو من خلال تصور قيمة + الرصيد بناء على بعض الاتجاهات الحديثة (امين السيد، 2013، صفحة 581) .

خامسا : مقارنة بيانات المؤسسة مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية :

ويتمثل هذا الأمر الأساسية في استخدام البيانات غير المالية في مدى دقة هذه البيانات حيث لا يكون ملائما استخدام العمليات الحسابية التي يتم من خلالها تقدير إيراد فندق على سبيل المثال كدليل للمراجعة مالم يكن المراجع مقتنعا بسلامة عدد الحجرات ومعدل الحجرة ومعدل الإشغال في الفندق ، وسيكون الأمر أكثر صعوبة للمراجع عند دقة تقييم معدل الإشغال عن عنصري البيانات الأخرى ، وهذا النوع يستخدم للتأكد من أرصد بعض الحسابات ، أو لتقدير بعض الأرصدة مثل تكلفة الإنتاج للنفط ، والتي تتمثل بـ (تكلفة إنتاج البرميل ×كمية الإنتاج) حيث أنه لا يمكن للمراجع أن يعتمد على هذا النوع من الإيرادات التحليلية إذا كان متأكد من دقة البيانات غير المالية (صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 45).

الفرع الثاني: أغراض المراجعة التحليلية:

تستخدم الإجراءات التحليلية لأغراض الآتية:

– تخطيط المراجعة لمدى المساعدة في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى لانطلاق إجراء المراجعة.

– الاجراءات تحقق جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفاعلية أكثر من الإختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للقوائم المالية.

– كنظرة شاملة للقوائم المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة.

– وحتى يتمكن المراجع من تحقيق الأهداف المرجوة من المراجعة التحليلية يتعين على المراجع إتباع الخطوات والإجراءات التالية:

الخطوة الأولى: الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية.

– وتتطلب هذه الخطوة القيام المراجع بالإجراءات التالية :

* دراسة الأحول الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المنشأة في إطارها وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.

* دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمنشأة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.

الخطوة الثانية: تحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة العادية بها .

يتعين المراجع بعدة أساليب لتحليل البيانات موضوع المراجعة لأغراض المراجعة التحليلية وذلك لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها الأرصدة التي حدثت بها تقلبات غير متوقعة أو التي لم يحدث بها تقلبات كان ظهورها وتوفر هذه الأساليب إثبات لمراجع يتخلص في الآتي :

* مدى معقولية أرصدة القوائم المالية .

* مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى .

* مدى المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنشأة مستقبلا (نفين و سمهدانة، 2006، صفحة 29).

الخطوة الثالثة : دراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التقلبات التي يجب إخضاعها للفحص

إن ما يهم المراجع أثناء الفحص التحليلي هو التقلبات غير العادية ويهتم بفحصها لمعرفة أسبابها ويتم الحكم على هذه التقلبات وبالتالي تحديد ما إذا كانت عنده التقلبات جوهرية يجب إخضاعها للفحص من عدمه وتعتمد في ذلك على التقدير الشخصي للمراجع مع أخذ في الاعتبار الجوانب التالية :

* مؤشرات الأهمية النسبية .

* نسبة التغيير المتوقعة في الأرصدة الحسابات.

* أثر التقلبات في الحسابات على الحسابات الأخرى التي يوجد بينهما علاقة ارتباط .

* أثر الظروف المحيطة بالمشروع على أرصدة الحسابات .

* الخبرة السابقة للمراجع (نفين و سمهدانة، 2006، صفحة 30).

الخطوة الرابعة : فحص التقلبات غير العادية :

يتم فحص ذه التقلبات عن طريق مناقشة المسؤولين بالمنشأة عن أسباب هذه التقلبات، ويجب على المراجع عدم الاكتفاء بذلك بل يجب العمل للحصول على دليل إثبات إضافي يدعم هذه الاستفسارات وعدم تقويم الإثبات الناتج من المراجعة التحليلية فإنه يمكن الاسترشاد بالاعتبارات التالية :

*دقة الأساليب الفنية المطبقة.

* طبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى والتي تتكون من :

*اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة .

* فإذا كانت اختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تشكف عن وجود أخطاء غير عادية فإنه يمكن الحكم عل الإثبات المتحصل عليه من أساليب المراجعة التحليلية بأنه معقول والعكس صحيح .

الخطوة الخامسة : توثيق إجراءات المراجعة التحليلية

يجب على المراجع أن يوضح في أوراق المراجعة الخطة التي تم وضعها للقيام بإجراءات المراجعة التحليلية وما تم الحصول عليه من نتائج ، وذلك لإمكانية التعرف على طبيعة وحدود موضوعية ما تم من إجراءات ، ويجب أن تشمل أوراق المراجعة على الآتي :

* إجراءات الفحص التحليلي.

* المعلومات التي يرتكز عليها الفحص التحليلي.

* المعادلات أوالنسب المستخدمة في الفحص التحليلي.

* التقلبات غير العادية للبنود محل المراجعة مع توضيح التفسير لهذه التقلبات والأدلة التي تدعم هذاالتفسير .

* النتائج التي تم التواصل إليها(نفين و سمهدانة، 2006، صفحة 31) .

ويمكن تقسيم الأغراض إلى ثلاث مراحل مختلفة ونلخصها في الشكل التالي:

الشكل (02): اغراض المراجعة التحليلة .

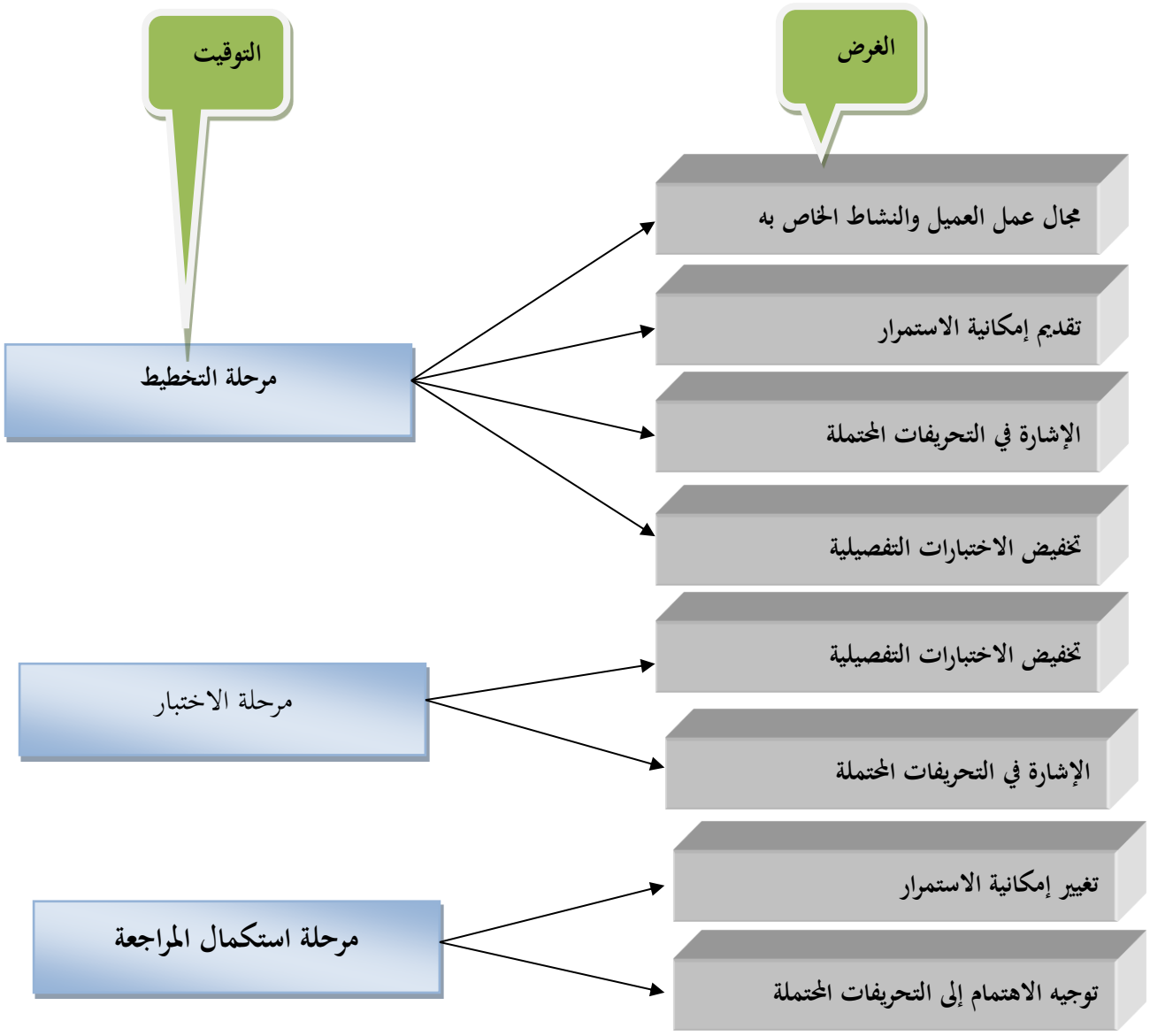

المصدر: (لويك، 2000، صفحة 257)

المطلب الرابع : أساليب المراجعة التحليلية :

عند قيام المراجع لمراجعة حسابات مؤسسة ما يستعمل أساليب المراجعة التحليلية لتمكنه من اكتشاف الأخطاء وأي تلاعبات موجودة، وهذه الأساليب تنقسم بدورها إلى نوعين من أساليب حديثة تعتمد على أساليب رياضية وإحصائية وتكنولوجيا حديثة وأساليب قديمة تعتمد بدورها على نسب مالية وتنقسم أساليب المراجعة التحليلية القديمة بدورها إلى:

1- **إجراءات المراجعة التحليلية الوضعية غير الكمية:** وتنقسم هذه الإجراءات بدورها عدة أنواع هي :

- الاستفسار .

- التوقعات من نتائج المراجعة السابقة .

-مراجعة المعلومات الخارجية (غير كمية).

- مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة غير الكمية.

2- إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة

تتمثل الفلسفة الرئيسية وراء استخدام هذه الإجراءات في المراجعة في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في المستقبل مادامت من الظروف المحيطة لم تتغير (صحراوي و زعرور، 2021، صفحة 176) ، ويمتاز هذا النوع من إجراءات اعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتعطي دلائل في عملية مراجعة الحسابات ، وتنقسم هذه الإجراءات بدورها إلى عدة أنواع هي :

- التحليل الأفقي

- التحليل الرأسي

- الاختبار التنبؤي

- تحليل انحراف الموازنة .

- النسب المالية : تتضمن المراجعة التحليلية استخدام النسب المالية العامة خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية، حيث يردي ذلك إلى توفير نفهم لمعظم الأوضاع والأحداث،المالية الجارية ،وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم ، ويمكن أن يكون التحليل المالي العام فعلا في التعرف الجوانب التي يحتمل أن يوجد بها مشكلات وتكون بحاجة لتحليل إضافي وتركيز في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بها ، كما يمكن أيضا أن يتم من خلاله تحديد جوانب العمل التي يستطيع المراجع أن يقدم تصور للمساعدة على التعامل معها (كردودي و بن قدور، 2017 ، صفحة 53).

-إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتطورة

ومن بين هذه الأساليب نجد أن :

أ- **تحليل الانحدار** : نماذج تحليل الانحدار هي عبارة عن العلاقات بين المتغيرات والتنبؤات ففي نماذج تحليل الانحدار المراجع يمكن له التوقع البيانات الالية والتشغيلية لمساعدة البيانات الاقتصادية والبيئية .

ب- تحليلي السلاسل الزمنية : يعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على مقارنة الأرصدة والمؤشرات المالية محل الفحص والتحقق بالأرصدة والمؤشرات المتوقعة بناء علىالنتائج المستدامة من حليل السلاسل الزمنية لذلك الأرصدة ، وبالتالي يمكن للمراجع التعرف على انحرافات الأرصدة الفعلية وتتبعها وتقرير مدى معقوليتها (صحراوي و زعرور، 2021، صفحة 177).

ج- الشبكات العصبية الاصطناعية: عرفنا على أنها معالج التوزيع المتوازيالمتؤلف من وحدات معالجة بسيطة (الخلايا العصبية) الذي يمتلك الميل الطبيعي إلى تخزين المعرفة التجريبية وجعلها متاحة للاستخدام ، وأنه يشابه الدماغ البشري في جانبين هما :

- اكتساب الشبكة المعرفة من بينها من خلال عملية التعلم .

- مواطن قوة ارتباط العصبونات (العقد) والمعروفة بالأوزان التشابكية التي تستخدم لتخزين المعرفة المكتسبة .

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

يمثل الأداء المالي محورا أساسيا وفعالا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة الإقتصادية في قراراتها وخططها، لأن الأداء المالي المستقبلي يتوقف على حسن تسيير الأداء المالي الحالي ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي إنطلاقا من الإطار المفاهيمي له ومرورا بعرض العوامل المؤثرة عليه ووصولا إلى مؤشراته.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

الفرع الأول: ماهية الأداء المالي

1- نبذة عن تطور الفكر المالي: لقد مر الفكر المالي بالعديد من التطورات وذلك راجع لتتغير والاختلاف في شكل الظروف الاقتصادية والمالية بناءا على ذلك فقد تغيرت وجهات نظر المتخصصين في الحقل المالي كما يلي:

- في بداية القرن العشرين اكتسب الوظيفة المالية شكلها الوصفي، اذ إنحصرت مهامها على المجلات المحاسبية والقانونية لتأسيس المؤسسات والمسائل المتعلقة بحالات الاندماج وإصدار الأوراق المالية، وقد عمقت الأحداث الاقتصادية خلال فترة الكساد سنة 1929م.

- دورهذا الوظيفة في توفير السيولة اللازمة لتجاوز أزمات التمويل وحالات الافلاس والتصفيات والاندماجات وإعادة التنظيم التي شهدتها فترة الثلاثينات ولذلك يمكن القول أنه خلال هذه الفترة تمحور هدف التسيير المالي في توفير السيولة للمؤسسات (عباسي ، 2011-2012، صفحة 84).

-بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من توسع في النشاط الاقتصادي إبتعد التسيير المالي من مضمونه الوضعي ليدخل في النشاط النمطي التحليلي بعد أن تركز الاهتمام على التحليل الفرص الاستثمارية وكفاءة استخدام الأصول التي تمتلكها المؤسسات، أضف إلى ذلك تطورات مهمة مما زاد الإهتمام بموضوعات جديدة مثل الموازنات، النماذج الرياضية.....إلخ.

- بعد الثورة المعرفية التي أثارها مقالة "مود يعلباني و....." سنة 1958م حول تكلفة التمويل والهيكل المالي وما قدمه "هاري ماركويتز" سنة 1959م لأسسا نظرية المحفظة، جعلت سمات هذه المرحلة تتمحور حول دور وأثر الهيكل المالي على قيمة المؤسسة ومنها تركزت اهتمامات الباحثين نحو الاهتمام بتكلفة التمويل وكيفية تعظيم ثروة المساهمين، كما تلاحظ أن التطورات التي شهدها

الفكر المالي أبرزت العديد من المفاهيم الحديثة منها الهندسة المالية، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في ذلك النمو وتطور الأسواق المالية لا سيما في ظل ظهور مفاهيم كفاءة السوق المالية(عباسي ، 2011-2012، صفحة 87).

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي

1- تعريف الأداء:

بالرجوع إلى العديد من الأبحاث التي تناولت موضوع الأداء نجد أنه لا يوجد إتفاق واضح بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الاداء حيث :

الأداء لغة: يعود أصل الأداء إلى اللفظة اللاتينية (Performer) ومنها اشتق اللفظة الانجليزية (Performance) والتي تفي انجاز العمل أو تأديته(بن سعدة، 2020، صفحة 53).

الأداء اصطلاحا: فيعرف الأداء بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الموضوعية، فالأداء يحمل في طياته حكمة العمل وديناميكية ونكهة الجهد الهادف، ويقترح فصل العمل الجيد عن العمل السئ ويتيح تقييمه، فمخرجات الأداء مؤشر على مدى نجاح المؤسسة وبقائها واستمرارها، كما ينظر للأداء على أنه المسؤوليات والواجبات والأنشطة والمهام التي يتكون عمل الفرد منها والتي يجب القيام بها على الوجه المطلوب ووفق معدلات معروفة باستطاعة العامل المدرب القيام بها(بن سعدة، 2020، صفحة 64).

ويعرف أيضا أنه البحث عن تعظيم العلاقة بين النتائج والوسائل حسب الهدف المحدد وكل مؤسسة تحدد أهدافها وفق إستراتيجية المختارة(حمر العين، 2018، صفحة 76).

كما عرف الأداء أنه مزيج بين الكفاءة والفعالية، أي الكفاءة تعني النتائج الحالية مقارنة بنتائج المرغوب فيها تحقيقها وفق استخدام الموارد المتوفرة، أما الفعالية فتشير إلى تحقيق النتائج في إطار الأهداف المحددة في فعل المنظمة(نجلاء، 2014 /2015، صفحة 77).

ومن خلال التعاريف السابقة للأداء أستنتج أن الأداء هو صورة تعكس مدى قدرة المؤسسة على إدارة الموارد المتاحة وفق قيود محددة بطريقة فعالة بهدف تحقيق أهدافها فمن الخطة الموضوعة مما يسمح لها بالبقاء والاستمرار في بيئة الأعمال.

تعريف الأداء المالي:

يشير الأداء المالي عادة إلى المفهوم الضيق لأداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية ويرتكز على قياس مدى إنجاز الأهداف المالية المسطرة.

-يرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية (القوائم المالية) مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم لمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح(حمر العين، 2018، صفحة 78).

-ويعرف أيضا على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سبف لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة(نجلاء، 2014 /2015، صفحة 78).

-ويرى البعض الآخر من المفكرين بأن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستقلال الأمثل لمواردها المالية في الإستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة.

-ويمكن القول أيضا أن الأداء المالي هو آلية تمكننا من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة(نجلاء، 2014 /2015، صفحة 78).

-ومن خلال التعاريف السابقة أستنتج أن الأداء المالي هو العائد من الأرباح الذي تتحصل عليه المؤسسة باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية، من أجل تحقيق أهداف وللتنبؤ بالخطر وتصحيحه في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

- إن وصول المؤسسة الاقتصادية لمستويات جديدة من الأداء المالي يعتبر من أهم الخطوات نحو نجاحها وتحقيقها لأهدافها وإنجاح خططها الموضوعة عند بداية النشاط، بالتالي فإن عملية تقييم هذا الأداء لها أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات وكذلك تحديد وصياغة مؤشرات ذات مغزى ودلالة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دوريا.

- وعليه يمكننا أن نقدم أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة من أجل الوصول إلى المستويات المرغوبة من طرف الادارة فيما يلي(قحايرية، 2015-2016، صفحة 166):

- يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي داخل المؤسسة الاقتصادية عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعة وترشيد استخدام نختلف الموارد والمصادر التمويلية والاستشارية المتاحة وهذا ما يساعد على بقاء المؤسسة في مجال التنافس.

- الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح من أجل تكوين الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية وبالتاي تعظيم عائد حملة الأسهم داخل المؤسسة وتحقيق أقصى الإيرادات.

- التقييم الدقيق بما توصل إليه من نسب الأداء ومقارنته بما كان متوقعا من أجل التنبؤ والتوقع المستقبلي والوصول إلى هامش أمان معتبر.

– تحقيق مستوى جيد من الأداء المالي خلال فترة محددة يرفع من مستوى أداء الوظيفة المالية للمؤسسة وهذا ما ينعكس على باقي الوظائف دائما.

– إن تطور مستوى الأداء المالي في المؤسسة يعني وصولها إلى تحقيق مردودية مالية واقتصادية جيدة ما يسمح بتوفير الأموال اللازمة لتحريك باقي الوظائف والأنشطة داخلها.

ويمكن القول أيضا تكمن أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالي، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسة نفس القطاع) أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة.

ناهيك عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين، مستثمرين.....إلخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها وإتخاذ القرارات السليمة(نجلاء، 2014 /2015، صفحة 79).

– وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في القاءه الضوء على ربحية، سيولة التوازن المالي، اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمنافسة.

المطلب الثالث: أهداف الاداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

الفرع الأول: أهداف الأداء المالي:

يحقق ويشبع الأداء المالي رغبات أصحاب المصالح الذين أجمعوا أن هدفه الأساسي هو بقاء وإستمرار المؤسسة، الذي يكون بمحصلة تحقق أهداف فرعية أخرى تطورت أهميتها عبر الأزمان، إذ تختلف نظرة ترجيح أهداف الأداء المالي بحسب طبيعة وحجم المؤسسة من جهة ووجهة نظر ذوي المصالح من جهة أخرى، إذ أن لكل مجموعة من المستخدمين هدف أساسي يحدده موقعها ومصالحها وهذا لا يلغي أهمية الأهداف الأخرى لأننا كما ذكرنا الأداء هو نظام مترابط ومتكامل، ويتمثل الهدف الرئيسي للوظيفة المالية في ضمان استمرار المؤسسة وذلك بحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

1– المحافظة على سيولة مناسبة للمؤسسة

– يقصد بالسيولة القدرة على توفير الأموال وقت الحاجة إليها بنسبة معقولة أو بتحويل بعض الأصول (الموجودات) إلى نقد جاهز خلال فترة معقولة دون تحمل أي خسائر وذلك بهدف مواجهة الالتزامات المالية المطلوبة عند استحقاقها دون تأخر ويمكن للمؤسسة الحصول على السيولة اللازمة من أي الطرق التالية : (طعابة، 2018-2019، صفحة 77)

بيع المخزون السلعي:

- زيادة رأس المال عن طريق المساهمين.

- الاحتفاظ بجزء من الأرباح القابلة للتوزيع.

- الاقتراض من البنوك.

- تحويل الأصول الثابتة إلى نقد من خلال بيعها أو تأجيرها.

- تحويل الأصول المتداولة إلى نقد خلال الدورة التجارية للمؤسسة.

- ما قيمة كل المؤشرات الجيدة للأداء إذ كان وجود المؤسسة نفسه مهدد بالخطر بسبب مشكلة السيولة ويحقق توافر السيولة العديد من المميزات الإيجابية منها(عقل، 2011، صفحة 78).

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها من عملاء ومقرضين.

- تجنب دفع كلفة عالية للأموال إذ اضطرت المؤسسة لتأمين السيولة اللازمة لها من خلال الاقتراض.

- الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وتفادي خطر الإفلاس، وفي ذلك تأمين الاستمرار للمؤسسة.

- المؤونة في الاختيار لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين.

- الاستفادة من التقلبات السعرية واغتنام الفرص عند انخفاض الأسعار.

- من أهم أهداف إدارة السيولة في المؤسسة المحافظة على استمرارها وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها.

2- هدف التوازن المالي

- يعتبر التوازن المالي هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس استقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل)، وهذا يتضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة(طعابة، 2018-2019، صفحة 78)مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمار بأموال دائمة.

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

– تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه الشركة.

3– التحكم في الخطر المالي:

– مواجهة المخاطر المالية يعد من أهم أهداف الشركة وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول الشركة ومنها الشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، أثر الرافعة المالية ومخاطر الافلاس والعسر المالي، أما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة عدم الاستقرار، وهي مخاطر الاضطراب في أسعار الصرف والفائدة، ومنها ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه الشركة حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى أضرار عامة في تحقيق الأمثلية في قيمة الشركة(عباسي، صفحة 91).

4– هدف تعظيم الأرباح:

– يعتبر مدى تعظيم الأرباح أحد الطرق التي تستطيع بموجبها الحكم على فاعلية القرارات في المؤسسة، ويمكن النظر إلى الأرباح من زاويتين هما:

- **زاوية المساهمين:** حيث تتمثل فيما يوزع عليهم من أرباح المؤسسة بصفتهم هم الذين قاموا بزيادة رأس المال.
- **زاوية المؤسسة:** فالأرباح بشكل أدق تمثل استغلالا جيد للموارد المؤسسة، كما أنها تعبر عن الكفاءة الاقتصادية في تشغيل الموارد المتاحة، وتسعى المؤسسات لتعظيم الأرباح وذلك للأسباب التالية(العلي، 2010، صفحة 21):

– هدف تعظيم الأرباح يرتكز على الاستخدام الأمثل والكفؤ للموارد الرأسمالية (الموارد الأولية الخام ، الموجودات، التكنولوجيا، الطاقة، المعلومات).

– تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة حتى تستمر بممارسة نشاطها التشغيلي وأهم تلك المخاطر، المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمار والمخاطر السوقية.

إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم من خلال ثلاثة وجوه:

– تعتبر الأرباح إحدى مصادر التمويل الداخلي، حيث تقوم المؤسسات باحتجاز جزء من أرباحها السنوية وتستخدمها في تمويل النمو والتوسع.

– إن تحقيق المؤسسة للأرباح يشجع أصحاب رؤوس الأموال بالاكتتاب بالاصدارات الجديدة من الأسهم والعادية وبالتالي زيادة رأس مال الشركة.

– إن تحقيق المؤسسة للأرباح وتوزيع جزء من هذه الأرباح على حملة الأسهم العادية يزيد من ثقتهم بالشركة ويجعلهم يتمسكون بأسهمها مما يعني استقرار أسهم الشركة بالسوق المالي.

تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت في تحقيقها، بمعنى أن تحقيق الأرباح دليل على فاعلية إدارة المؤسسة في اتخاذها القرارات ورسم السياسات مما يزيد من ثقة المالكين بالشركة وادارتها وقد وجهت انتقادات عديدة لمدخل تعظيم الربح وذلك على النحو التالي: (طعابة، 2018-2019، صفحة 79)

*ان هدف تعظيم الربح لا يأخذ في الاعتبار بل ويتجاهل أيضا المخاطر الناتجة عن الاستثمار، مما يؤثر في تدفقات المكاسب المتوقعة، إذ أن المستثمرون يتجاوزون الاستثمار الأكثر ربحية بغض النظر عن نسبة المخاطر.

*إن هدف توزيع الربح لا يسمح بدراسة أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم، فإذا كان هدف الشركة هو تعظيم الربح فإن الشركة قد لا توزع أرباحا على الإطلاق، وتقوم بتحسين المكاسب عن طريق الاحتفاظ بالربح واستثماره في استثمار آخر أعلى ربحية.

*أن هدف توزيع الربح يتجاهل القيمة الزمنية للنقود لأنه لا يأخذ بمفهوم القيمة الحالية للنقود، وبالتالي لا يأخذ في الحسبان الانخفاض الحادث في قيمة النقود بمرور الزمن.

5- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة

- يتضح مما سبق أن هدف تعظيم الربح كهدف لادارة الشركة هو هدف ضعيف غير شامل، لأن إدارة الشركة بإستطاعتها زيادة أرباح الشركة في سنة ما بصورة غير عادية، مع عدم الاستطاعة على تحقيق أرباح مستقبلية بصورة منتظمة ولهذا أصبح هدف تعظيم ثروة جملة الأسهم أو تعظيم ثروة المالكين وهو ما يطلق عليه تعظيم القيمة السوقية للسهم الهدف الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الشركات المساهمة والهادفة للربح، وذلك من خلال اتخاذ القرارات المالية المختلفة والتي تصب بالنهاية لصالح أداء المؤسسة، من خلال تأثيرها على حجم العائد المتوقع تحقيقه ومن خلال تأثيرها على حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، ويوضح الجدول التالي هذه العلاقة العوامل المحددة للقيمة الحالية للمؤسسة(طعابة، 2018-2019، صفحة 79).

الجدول رقم (01): العوامل المحددة للقيمة الحالية للمؤسسة:

القرارات الاستثمارية	العائد المتوقع
1- قرارات استثمارية	قيمة المؤسسة
2- قرارات تمويلية	درجة المخاطر

المصدر:(طعابة، 2018-2019، صفحة 80)

- وتجدر الاشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر في علاقة طردية حيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت المخاطر، ففي مجال الاستثمار نجد أن الاستثمار في الأصول الثابتة يتطلب عائد أعلى الارتفاع المخاطر المرتبطة به بعكس الوضع في حالة الاستثمار في الأصول المتداولة حيث تقل المخاطر ويكون المستثمرون على استعداد القبول بعائد أقل.

– أما في مجال التمويل فتؤدي زيادة اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل استثماراتها إلى زيادة في العائد المتوقع (إذا كانت عوائد الاستثمار لفي المؤسسة تزيد عن كلفة الاقتراض)، إلا أن هذا يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة مخاطر عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها.

– إن زيادة الربحية يشير إلى سعي الشركة لتوليد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكاليف، بينما هدف تعظيم الثروة يتطلب إحداث التوازن من جانب الشركة بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة من ناحية وادارة المخاطر الناتجة عن تلك العوائد من جهة أخرى(طعابة، 2018-2019، صفحة 80)

ومن خلال الأهداف التي تطرقت إليها نستنتج أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

– تقييم الأداء المالي والنقدي للشركة.

– تحديد الانحرافات بأداء المحقق عن تخطيط وتشخيص أسبابها.

– تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة التي يمكن استثمارها.

– يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها، كما يساعد على متابعة الطرق الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة نشاط المديونية على سعر السهم.

– يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها وإتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة إقتراح قرارات تصحيحية ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد.

1– العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

– الرقابة على التكاليف.

– الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

– الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة إتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد(بن خرون، 2018-2019، صفحة 78).

– نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

وتحسب كما يلي:

إجمالي الفوائد / إجمالي الأصول المنتجة X 100

حيث إجمالي الأصول المنتجة، إجمالي القروض، الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه القوائم المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

– نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع(بن خرون، 2018-2019، صفحة 78):

وتحسب كما يلي:

اجمالي الفوائد المدفوعة / اجمالي اجمالي ودائع

العملاء والمستحق للمصاريف X 100

– التخطيط المالي:

يهتم التخطيط المالي بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأفضل الشروط، كما يهتم أيضا بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحذف أفضل وأعلى العوائد للمشروع بأقل الأخطار وهو علم له قواعد وأصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي والاعداد للمستقبل(مصلح و الطراونة، 2015، صفحة 29).

– حيث تؤثر هذه الخطط المالية على تعظيم الإيرادات وضبط المدفوعات النقدية المتوقعة من خلال اتخاذ قرارات تتعلق بتدبير الأموال التي تحتاجها المنشأة أو التخطيط الإستثمار الفائض منها، أو ضبط النفقات والمدفوعات النقدية.

– تؤثر الخطط المالية على ربحية العمليات المختلفة للمنشأة فالتخطيط المالي يتضمن التخطيط لاستقلال الأموال المتاحة من داخل المنشأة أو خارجها في استثمارات ومشروعات تدر عائدا على المنشأة مما يزيد من فاعليتها.

ا- العوامل الخارجية المؤثر على الأداء المالي:

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية مرتبطة بالمحيط الخارجي وهو ما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في :

1- السوق: ويؤثر السوق في الأداء المالي وفق قانون العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في إيرادات المؤسسة مما سيؤثر بطريقة سلبية على الأداء المالي لذلك من مصلحة المؤسسة استقرار وثبات في الطلب الذي يضمن لها تحقيق أداء مالي كافي بهدف تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة وضمان الوحيد وعلى البقاء والاستمرارية في مزاولة(حمر العين، 2018).

2- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية فتراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات.

أما من جهة أخرى فإن لم تكت المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء(خويلي، 2014-2015، صفحة 81).

3- الأوضاع الإقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سليمة أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الإقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الأداء المالي سواء داخلية منها أو الخارجية في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): العوامل المؤثرة في الاداء المالي

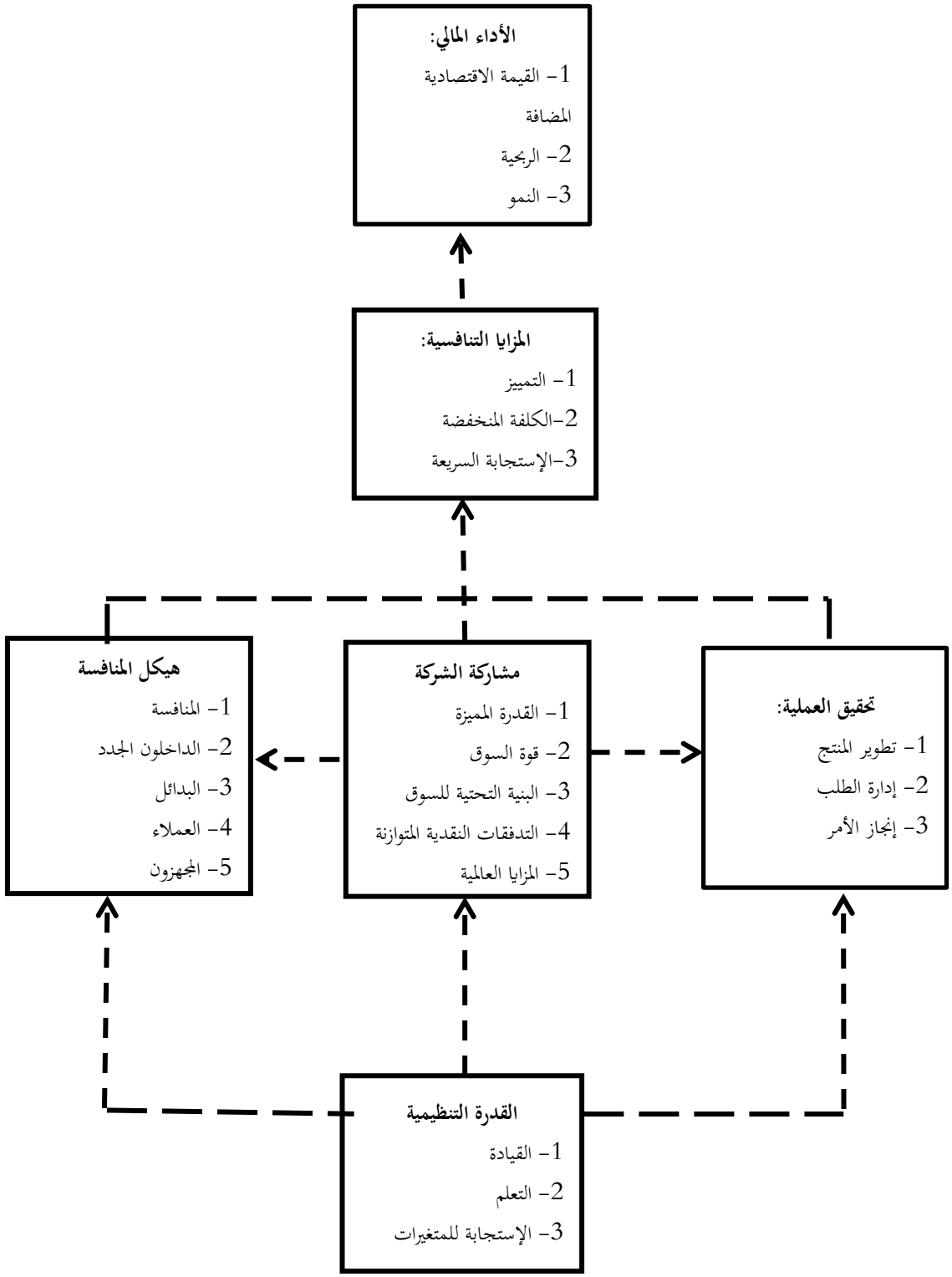

المصدر: (خويلي، 2014-2015، صفحة 82)

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي

- أوضح sinkey (2008) أن أول ظهور لطريقة استخدام المؤشرات المالية من أجل تقييم الأداء المالي للشركات كان في أوائل القرن العشرين نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة، وفرض نشر التقارير المالية للشركات بشكل مستمر وفترات معينة لخدمة أصحاب المصالح، وكانت للبنوك الفضل في اكتشاف نسب مهمة في التحليل المالي سنة 1908، حيث تعتبر هذه المؤشرات من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية، ولقد تعددت هذه المؤشرات واختلفت بين الباحثين، نظرا للتطور الكبير الذي شهده عالم الشركات نذكر أهمها:

1- مؤشرات ربحية:

تعرف الربحية على أنها قدرة الشركة على تحقيق مستوى معين من الدخل أو الايرادات مقابل مستوى معين من النشاط، تقيس نسب الربحية مدى كفاءة ادارة البنوك في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات وعلى حقوق المالكين (المساهمين)، حيث تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في البنوك ورغم تعدد المؤشرات التي تقيس الربحية إلا أن أهمها نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على الموارد، هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل، معدل العائد على الودائع(صحراوي ج.، 2020-2021، صفحة 114).

أ- نسبة العائد على الأصول: تشير هذه النسبة إلى الدخل المحقق على المالي الأصول المستثمرة في الشركة، ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار.

تعد من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما وتحليل الربحية، تقيس مدة كفاءة ادارة البنوك وقدرة على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والاستثمارات ويمكن حسابها بالطريقة التالية:

نسبة العائد إلى الأصول: صافي الربح / إجمالي الأصول

ب- نسبة العائد على حقوق الملكية: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في الشركة، وهو النسبة بين صافي الدخل وحقوق الملكية، يقيس إنتاجية حق الملكية فقط من رأس المال وإحتياطات وأرباح غير موزعة، دون أخذ الودائع بعين الاعتبار وهذا ما يعاب عليه ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي(صحراوي ج.، 2020-2021، صفحة 115):

(شعشوع، 2020-2021، صفحة 57)

معدل العائد على حقوق الملكية: صافي الربح بعد الضريبة/ صافي حقوق المساهمين (ROE)

ج- نسبة العائد على الموارد: أو معدل العائد على الأموال المتاحة، تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للبنك، حيث تمثل نسبة من الدخل إلى مجموع حقوق الملكية من الودائع ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة العائد على الموارد: صافي الربح / حقوق الملكية + الودائع

د- نسبة صافي هامش الفائدة: تستخدم هذه النسبة في تقييم قدرة البنك على إدارة المخاطر معدل الفائدة، حيث تقيس صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل, ويمكن حسابها بالشكل التالي:

نسبة صافي هامش الفائدة: دخل الفائدة – مصاريف الفائدة/ الموجودات للدخل (الاستثمارات + القروض)

هـ- معدل الفائدة على الاستثمار (ROA):

ويمكن حساب معدل الفائدة على الاستثمار (ROA) كم يلي:

معدل العائد على الاستثمار (ROA): صافي الربح بعد الضريبة والفوائد المالية/ مجموع الأصول

و- محمل الربح إلى المبيعات:

وتحسب وفق القانون التالي:

مجمل الربح إلى المبيعات: مجمل الربح/ رقم الأعمال الصافي خارج الرسم

ي- صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات(شعشوع، 2020-2021، صفحة 56):

تعد هذه النسبة أكثر النسب التي تساعد في تقييم مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها وكذلك للتقليل من كلفة البضاعة المباعة، وزيادة بيع منتجاتها بأسعار مناسبة، ويمكن حسابها كما يلي:

صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات: صافي الربح بعد الضريبة / رقم الأعمال الصافي خارج الرسم

ويمكن استخلاص نسب الربحية في الجدول التالي:

جدول رقم (2): نسب الربحية

النسبة	كيفية حسابها
نسبة العائد على الأصول	صافي الربح/ إجمالي الأصول
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة صافي حقوق المساهمين
نسبة العائد على الموارد	صافي الربح/ حقوق الملكية + الودائع
نسبة هامش الفائدة	دخل الفائدة– مصاريف الفائدة/ الموجودات للدخل
معدل الفائدة على الاستثمار	صافي الربح بعد الضريبة والفوائد المالية/ مجموع الأصول
مجمل الربح الى المبيعات	مجمل الربح/ رقم الأعمال الصافي خارج الرسم
صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات	صافي الربح بعد الضريبة/ رقم الأعمال الصافي خارج الرسم

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المراجع السابقة

2– مؤشرات السيولة

تمثل السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة بإلتزاماتها في الأجل القصير، تعتبر نسب السيولة عن مدى قدرة البنك على سداد التزاماته الجارية عند موعد الاستحقاق أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل وتعد نسب السيولة مهمة للإدارة البنكية والمودعين والملاك والمقرضين إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز البنك عن مواجهته.

– تعبر السيولة على كفاءة البنك في قدرته على تلبية الاحتياجات المالية بالاضافة إلى مدى حساسية البنك للتغيرات في أسعار الصرف، أسعار الفائدة وغيرها من المخاطر السوقية التي تأثر على أدائه(صحراوي ج.، 2020-2021، الصفحات 115-116).ويمكن القول أيضا أن السيولة هي:

*قدرة البنك على توفير الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة لذلك.

*قدرة البنك على تحويل جزء من أصوله إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون حدوث أي خسائر.

ويمكن القول أن سيولة المنشأة وغرضها الأساسي تقيس قدرة المنشأة لإيفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وهناك عدة نسب تقيس السيولة وهي كالتالي(شعشوع، 2020-2021، صفحة 53):

أ-نسبة السيولة العامة: الأصول الجارية / الخصوم الجارية

ب-نسبة السيولة السريعة: الأصول الجارية – المخزونات / الديون قصيرة الأجل

ج- نسبة السيولة النقدية: القيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل

3- نسب النشاط: تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة موجوداتها لتحقيق مبيعات، أو بشكل آخر هي تقيس سرعة عدد من الحسابات إلى بيعات نقد أو تدفقات نقدية داخلة أو خارجة، ويوجد عدد من النسب المالية التي تستخدم لقياس نشاط أهم الأصول المتداولة والتي تنقص المخزون، الحسابات الدائنة أو المدينة(جعفر، 2019-2020، صفحة 27).

وتستخدم أيضا هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في ادارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في انشاء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات(شعشوع، 2020-2021، صفحة 53).

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

أ- معدل الدورات المخزون: يحسب معدل دوران المخزون عن طريق تقييم تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون، ويعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات خلال تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي فإن ارتفاع هذا المعدل يدل على ديناميكية نشاط المؤسسة وعلى أن عملية تصريف المخزون أسرع وأسهل، وعليه يمكن حساب هذا المعدل بالطريقة التالية:

جدول رقم (03): نسب النشاط

النسبة	طريقة الحساب	شرح النسبة
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تبين قدرة الأصول المتداولة على تمويل الخصوم المتداولة ويجب أن تكون أكبر من 1 يمكن أن تواجه المؤسسة صعوبات في التدفق النقدي حتى وإن كانت أكبر من 1 إذا كان سداد الديون أسرع من السيولة الأصول.
السيولة السريعة	الأصول المتداولة – المخزونات	تقيس درجة تغطية الديون قصيرة الأجل وذلك باستخدام كل

	الخصوم المتداولة	من المدينين والموجودات والأوراق المالية الاستثمارية. يجب أن تكون هذه النسبة قريبة من 1 وكذلك يجب أن تكون مدة ائتمان المورد أكبر من مدة ائتمان العملاء
السيولة الفورية	خزينة الأصول	تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال استخدام النقدية والأوراق المالية الاستثمارية
	الخصوم المتداولة	قصيرة الأجل، يجب ألا تكون أقل من 1 بكثير فهذا يفسر إما صعوبة التدفق النقدي أ ادارة النقد قريبة من0

المصدر: (فلاحي، 2020-2021، صفحة 20)

معدل دوران المخزون: تكلفة البضاعة المباعة/ متوسط المخزون

متوسط المخزون: (مخ$_1$ + مخ$_2$) / 2

ب-معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل:

إن الهدف من هذا المعدل هو قياس سيولة الذمم أي مقدرة المؤسسة على تحصيل الحسابات المدينة وأوراق القبض ومما لا شك فيه أن إستخدام متوسط الأرصدة الشهرية للذمم بدلا من رصيد آخر المدة يعتبر أفضل لأغراض التحليل المالي، حيث أنه يقلل من أثر التغيرات الموسمية على رصيد الذمم والذي قد يؤثر عليها زيادة أو نقص كما يجب استبعاد مخصص الديون المشكوك فيها من الذمم حتى لا يفسر ذلك بتحصيل جزء أكبر من الذمم وحساب هذا المعدل والمتوسط كالآتي(جعفر، 2019-2020، صفحة 28):

معدل دوران الذمم المدنية: المبيعات الآجلة (الزبائن+ أوراق المقبوضات)/ متوسط حسابات المدينين

متوسط حسابات المدينين: (رصيد أول السنة+ رصيد آخر السنة) / متوسط مخزون

متوسط فترة التحصيل: 360/ معدل دوران الذمم المدنية

أو 12/ معدل دوران الذمم المدنية

3- مهلة ائتمان الزبائن ومهلة ائتمان الموردين:

مهلة ائتمان الزبائن تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها ، ويجب ألا تتجاوز مدة 90 يوما عادة، على العموم يجب مقارنتها دائما مع

مهلة ائتمان الموردين التي توضح المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من سداد ما عليها من ديون، وتحسب من المهلتين كالتالي(عبد العزيز، 2006، صفحة 24):

مهلة ائتمان الزبائن: (الزبائن وأوراق القبض/ المبيعات السنوية بكل الرسوم TTC) X 360

ج- متوسط فترة السداد

هذه النسبة تقيس المدة التي تستغرقها في سداد ما عليها من ديون إتجاههم، حيث أن طول هذه المدة يكون

في صالح المؤسسة لطالما يتم الاكتتاب مع الموردين أنفسهم ولا تظهر المؤسسة في صورة متعثرة في السداد، وتحسب متوسط فترة السداد كالتالي:

متوسط فترة السداد: إجمالي حسابات الدائنين / متوسط المشتريات الآجلة اليومية

يقارن هذا المتوسط مع متوسط فترة التحصيل للزبائن والمفروض أن يكون متوسط فترة التحصيل من الزبائن أقل من متوسط فترة السداد حتى تكون المؤسسة في مركز مالي أفضل(جعفر، 2019-2020، صفحة 29).

د- معدل دوران إجمالي الأصول:

- مؤشر شامل يدل على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها، حيث يوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المؤسسة إلى مبيعات، ويتم مقارنة هذا المعدل بين المؤسسات والصناعة التي تنتمي إليها فإذا كان معدل المؤسسة أعلى بكثير من معدل الصناعة الذي تنتمي إليه فإن ذلك يشير إما إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستقلال الكبير لها، أما إذا كان منخفض عن معدل الصناعة فهذا يعد مؤشرا على عدم استقلال الأصول بالطاقة الكاملة لها، ويتم حساب هذا المعدل كما يلي(عبد العزيز، 2006، صفحة 24):

4- نسبة المديونية:

- توفر نسبة المديونية نظرة على الوضع المالي للمؤسسة، وتتبع هذه النسبة يساعد المحلل المالي على فهم الوضع المالي، وغالبا ما يستخدم المقرضون هذه النسب لمنح ائتمان جديد.

نسب المديونية تعبر عن القوة المالية للمؤسسة، حيث يجب على المحلل المالي أن يوازن بين المخاطر والعائد، حتى لا تقع المؤسسة في عجز مالي يؤدي بها إلى التعثر المالي ثم الفشل المالي.

- وتعد هذه النسب في أكثر الأدوات سيطرة، لأنها تساعد في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة، من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية والخارجية وهناك عدة نسب توضح نسب المديونية وهي كالتالي(فلاحي، 2020-2021، صفحة 22):

معدل دوران إجمالي الأصول: المبيعات/ إجمالي الأصول

أ- نسبة الديون إلى مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة إلى إجمالي الديون المستعملة في هيكل المالي، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة المخاطر المالية، ويمكن حسابها وفق القانون التالي:

نسبة الديون إلى مجموع الأصول: إجمالي الديون / مجموع الأصول

ب- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة صافي أصول المؤسسة الممول بالموارد الخارجية وارتفاع هذه النسبة دليل على ضعف الملائمة المالية في المؤسسة، وتحسب بالطريقة التالي:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية: إجمالي الديون/ حقوق الملكية

ج- نسبة ديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول:

تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في هيكل رأسمالها، وارتفاعها دلالة على زيادة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي، وهذا سيخفض من ربحيتها وارتفاع فوائد الديون وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول: ديون طويلة الأجل / مجموع الأصول

د- نسبة ديون طويلة الأجل إلى حقوق ملكية:

إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن المركز المالي للمؤسسة أفضل، لكن إذا ارتفعت أكثر من 1 هنا تصبح الديون طويلة الأجل أكبر من الأسهم وهذا سيعرض المؤسسة لمخاطر كبيرة، ويتم حسابها كما يلي(abdul aziz, 2017, p. 88):

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية: ديون طويلة الأجل/ حقوق الملكية

هـ- صافي الديون إلى حقوق الملكية: تظهر هذه النسبة إجمالي المديونية باستثناء النقدية الجاهزة والاستثمارات المالية الأخرى مالية السيولة، تقيس هذه النسبة مستوى المخاطر المالية ارتفعت زادت المخاطر من قبل الدائنين، ولتخفيض هذه النسبة يجب الحصول على تدفق نقدي اضافي حتى تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها.

وتحسب كما يلي:

صافي الديون إلى حقوق الملكية: صافي الديون على حقوق الملكية

و- حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تدل هذه النسبة على مقدار الأصول التي تمويلها لمؤسسة من خلال الأسهم فهي مؤشر من مؤشرات الهيكل رأس المال كلما ارتفعت هذه النسبة قابلها ارتفاع الاستثمارات(فلاحي، 2020-2021، صفحة 22).

وتحسب كما يلي:

حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: حقوق الملكية / إجمالي الأصول

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تتضمن المراجعة التحليلية استخدام النسب المالية العامة خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية، حيث يؤدي ذلك إلى توفير تفهم لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم، ويمكن أن يكون التحليل المالي العام فعالا في التعرف على الجوانب التي يحتمل أن يوجد بها مشكلات وتكون بحاجة لتحليل

إضافي وتركيز في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، كما يمكن أن يتم من خلاله تحديد جوانب العمل التي يستطيع المراجع أن يقدم تصور للمساعدة في التعامل معها.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى أساليب المراجعة التحليلية وعلاقتها بأداء المالي ومدى معالجتها في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة أساليب المراجعة التحليلية لمؤشرات الربحية

إن الربحية مقياس نسبي للنجاح، فالربح المحاسبي هو الفرق بين الإيرادات والمصاريف، في حين الربح الاقتصادي (القيمة الاقتصادية المضافة) يمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة وكلفة الاستثمار.

إن مؤشرات هذه المجموعة تمكن الإدارة من تقييم أرباح المؤسسة سواء فيما يتعلق بمبلغ المبيعات اللازم لتحقيق الربح ومستوى الموجودات المطلوب لإسناد عمليات التشغيل ومدى مساهمة ثروة المالكين ولذلك من الخطأ القول أن المؤسستين اللتين يكونان متساويين في الارباح المحاسبية، الحالية متساويين بالربحية إذ كانت مخاطر إحداها أكبر من الثانية(صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 112).

ويمكن عرض نسب الربحية في الجدول التالي:ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى أهم النسب وعلاقتها.

جدول رقم (04):علاقةاساليب المراجعة التحليلية بمؤشرات الربحية

النسبة	التعريف	العلاقة
نسبة هامش مجمل الربح	وتوضح هذه النسبة الربح الإجمالي الذي تحصل عليه المؤسسة من كل دينار من المبيعات وذلك بالطبع قبل خصم المصروفات الثانية (مصروفات. عذارية استهلاكات...إلخ)	(مجمل الربح/ صافي المبيعات) 100 X وعندما يكون هامش الربح منخفضا فإنه يدل على أن تكاليف الإنتاج مرتفعة، أو أن سعر بيع السلعة منخفض أو كلاهما معا.
المردودية الاقتصادية	مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المؤسسة بقصد تمويل أصولها وسواء كان مصدر هذه الاموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنين معا.	(صافي الربح قبل الضرائب والفوائد/ مجموع الأصول) 100 X ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد الاستثمار ROI (صافي الربح بعد الضرائب/ مجموع الأصول) X 100
المردودية المالية	وتقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأسمال المؤسسة، كما أنه قد يدل على اعتماد المؤسسة على التمويل بالدين أكثر من الوسيطي المقبول في صناعتها لأنه من الممكن لإدارة المؤسسة تحقيق عائد مرتفع على حقوق المساهمين بالرغم من ضعف العائد على الأصول	(صافي الربح بعد الخزينة – توزيعات الأسهم الممتازة/ صافي حقوق المساهمين) 100 X وهناك من يرى خصم توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح ليصبح القانون كالتالي: (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم

	باستخدام الدين في التمويل بنسبة عالية.	الممتازة/ صافي حقوق المساهمين)X 100 وهي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح الشامل وليس صافي ربح العمليات، كما أنه مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه إدارة المؤسسة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح.

المصدر: (صحراوي ف.، 2021-2022، الصفحات 112-113)

المطلب الثاني: علاقة المراجعة التحليلية بمؤشرات السيولة

نسب السيولة هي التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق، بمعنى فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها(النجار، 2007، صفحة 55)

ويمكن قياس هذه الخاصية بواحد أو أكثر من النسب التالية ويمكن استخلاصها في الجدول التالي:

جدول رقم (05):علاقة اساليب المراجعة التحليلية بمؤشرات السيولة

النسبة	التعريف	العلاقة
نسبة التداول	لتحديد المدى الذي يمكن فيه تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بواسطة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات.	نسبة التداول = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة. ويلاحظ أن مقياس النسبة هو (مرة) أي عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة مع هامش الأمان وإذا كانت نسبة التداول =2 فإنها توصف بأنها مقبولة ولكن مدى قبول هذه القيمة يعتمد على نوع الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة
نسبة السيولة السريعة	يتم حسابها بطرح المخزون من الموجودات على المطلوبات المتداولة، ويعتبر المخزون أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة، كما أنه يحقق أكبر قدر من الخسارة بالمقارنة بالموجودات المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وتقبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات القصيرة الأجل دون االلجوء إلى بيع المخزون	الأصول المتداولة- المخزون/ الخصوم المتداولة

نسبة النقدية والشبه نقدية	يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات دقة في تقييم سيولة المؤسسة ويستند هذا التأكيد على طريقة حساب هذا المؤشر الذي يعتمد على الموجودات النقدية فقط، مستبعد كل الأصول المتداولة الأخرى لتبيان علاقتها بالالتزامات المستحقة على المؤسسة ممثلة بالمطلوبات المتداولة.	(النقدية+ شبه النقدية/ خصوم المتداولة) 100 X

المصدر: (صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 108)

المطلب الثالث: علاقة المراجعة التحليلية لمؤشرات نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة واقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات أي أن نسب النشاط تعتبر مؤشرا عما إذا كان الاستثمار في الأصول أكثر أو أقل من اللازم(عزت و هشام، 2016، صفحة 306).

مؤشرات هذه المجموعة دالة بمدى كفاءة استخدام الموجودات، أي بمعنى كفاءة الدينار المستثمر في تحقيق دينار واحد من صافي المبيعات لذلك رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر من عناصر الموجودات. وعليه فإن المقياس المناسب لما هو الدوران الذي يكون هو الآخر مؤشرا للمخاطرة، والنشاط هذا بجانب استخدام رقم المبيعات مقياس لزمن النشاط(النعيمي و التميمي، 2007، صفحة 80)

وتتضمن نسب النشاط النسب التالية:

- معدل دوران إجمالي الأصول.
- معدل دوران الأصول الثانية.
- معدل دوران الأصول المتداولة.
- معدل دوران المخزون.
- معدل دوران المدينين
- معدل دوران الدائنين.

ويمكن استخلاص هذه النسب في جدول مع توضيح علاقتها.

جدول رقم (06):علاقة اساليب المراجعة التحليلية بمؤشرات النشاط

النسبة	التعريف	العلاقة
معدل دوران اجمالي الأصول	فهو يؤشر كفاءة المؤسسة وقدرتها على استخدام الأصول المتاحة لاسناد المبيعات، ويقيس هذا المعدل مدى فعالية المؤسسة في استخدام كل الموارد المتاحة لها، ويفترض هذا المعدل أيضا وجود نوع من التوازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات	رقم الاعمال / مجموع الاصول
معدل دوران الأصول الثانية	يقيس هذا المعدل درجة الكفاءة في استعمال الموجودات الثانية للانتاج	المبيعات / الأصول الثانية فإذا كان هذا المعدل عاليا فإنه يجد استعمال جيد للطاقة الانتاجية المتاحة، أما إذا كان المعدل منخفضا فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الأصول الثانية
معدل دوران الأصول المتداولة	يعبر عن كفاءة الغدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء	رقم الأعمال / الأصول المتداولة
معدل دوران المخزون	يوفر هذا المعدل المعلومات من مقدار الموارد المطلوبة لاسناد مستوى معين من التشغيل وعليه فإن المعدل وسيلة للرقابة ويوفر نفاذية على المخزون غير المستعمل، الأصل في حساب هذا هو الاعتماد على تكلفة المبيعات لأن المخزون يقيم بالتكلفة التاريخية	صافي المبيعات/ متوسط المخزون متوسط المخزون: المخزون في بداية الفترة + المخزون في نهاية الفترة/2 متوسط فترة التخزين: 360/ معدل دوران المخزون
معدل دوران المدينين	يشير الدوران الإدارة الجيدة للموارد ولأنه جزء من تقييم السياسة الإئتمانية للمؤسسة ونجاحها في إدارة الائتمان،	رقم الأعمال / العملاء+ أوراق القبض فترة التحصيل: 360/ معدل دوران الحسابات المدينة

	ويفضل أن يكون الدوران مرتفع لأنه يعكس نجاح المؤسسة بالاستثمار بالذمم المدنية	
معدل دوران الدائنين	وتقيس مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي تكلفة البناء وشراء الموارد الخام، وكلما إنخفض معدل الدوران، الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوط التسستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة	المشتريات/ الموردون + أوراق الدفع متوسط فترة التسديد: 360/ معدل دوران الدائنين

(صحراوي ف.، 2021-2022، الصفحات 109-110).

المطلب الرابع: علاقة المراجعة التحليلية بمؤشرات نسب المديونية

هذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين بالإضافة طبعا لإدارة المؤسسة، حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون (سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل) في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، عن طريق نسب الدفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية وسوف نتطرق كما يلي إلى أهمها(صحراوي ف.، 2021-2022، الصفحات 110-111).

1- نسبة التمويل الخارجي (نسبة الديون):

وتعرف هذه النسبة أنها تقيس مدى مساهمة المقرضين في تمويل إستثمارات المؤسسة ويطرح النسبة من واحد يمكن الحصول على نسبة مساهمة المالكين في التمويل.

وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون/ مجموع الخصوم.

وكلما كانت النسبة أقل كلما كانت الحماية المتوفرة للدائنين أكبر وكذلك المقدرة على حصول على قروض جديدة.

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

وتعرف على أنها تقيس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقرضين وهو مقياس بديل للمخاطر التمويلية ولقدرة المؤسسة على السداد في الأجل الطويل.

ويعبر عن علاقتها بالقانون التالي:

الديون مجموع/ حقوق الملكية.

في حالة إنخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية والمعيار الصناعي لهذه النسبة هو1%

أي أن لا تزيد أموال الإقتراض عن مجموع حقوق الملكية أي ان تكون مساهمتها في تمويل اصول المؤسسة متساوية مع مساهمة حقوق الملكية.

3- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثانية:

وتعرف هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثانية ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

حقوق الملكية/ الأصول الثانية.

إذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثانية منخفضة يجب على الادارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في أي أصول ثابتة، أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على إرتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثانية لذلك يجب على الإدارة المالية التوجه إلى الإقتراض لتمويل أي أصول ثانية إضافية(صحراوي ف.، 2021-2022، صفحة 112).

4- نسبة تغطية فوائد القروض:

أو تقيس هذه النسبة إلى مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تقوى ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفوائد على قروضها, ويكمن علاقتها في :

الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ الفوائد المدفوعة

وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرتها على الوفاء بدفع الفائدة المتفق عليها.

خلاصة الفصل:

بعد أن تعرضنا إلى الأسس النظرية للمراجعة التحليلية في هذا الفصل، وتقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية، يمكن القول أن هذا الأسلوب الحديث امتاز بالدقة في عملية المراجعة لأنه يقدم التحليلات التفصيلية لنتائج أعمال المؤسسة من خلال الأساليب والمؤشرات الذي يعتمدها المراجع خلال تنفيذه لأساليب المراجعة التحليلية التي تساهم بشكل كبير في إعطاء تقييم أداء المؤسسة، لتمكن المراجع من إبداء رأي فني محايد يتصف بالدقة والمصداقية. الذي يقدم إلى الأطراف المستفيدة من مساهمين ومستثمرين وهيئات الدولة... إلخ.

الفصل الثاني

دراسة كيفية استخدام أساليب المراجعة التحليلية لمؤسسة النسيج و التجهيز tifib بسكرة

الفصل الثاني: دراسة كيفية استخدام أساليب المراجعة التحليلية لمؤسسة النسيج و التجهيز tifib بسكرة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة:

في الرؤية المستقبلية للحكومة الجزائرية للتخلص من حالة التبعية للخارج التي كانت تعاني منها بعد الاستقلال في جميع الآلات ومن بينها مجال النسيج قررت السلطات الوطنية إنشاء مصلحة من الوحدات للغزل والنسيج وهذا ما افرزميدانيا ظهور مؤسسة الخياطة ومؤسسة الصناعات النسيجية اللذان أدمجا فيما بعد في الشركة الوطنية للصناعات النسيجية tifib بتبسة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة

اولا: نشاة مؤسسة صناعة النسيج و التجهيز tifib بسكرة

بدأت وحدة النسيج العمل الفعلي في 11 أفريل 1982, وذلك بعد مدة انجاز قدرها 40 شهرا وبتكلفة قدرها 71.9مليارسنتيم وقد تكفلت بانجاز هذا المشروع مجموعة من الشركات الأجنبية المتخصصة وذلك على النحو التالي:

- مؤسسة فما تكس FA "MATEX"؛ وتكفلت بالخيوط.

-مؤسسة أندريتر " indritre" وانقرا "ingra" ، وتكفلت بالهندسة المدنية للمشروع.

- مؤسسة الإيطالية مارزوتو marezoto وتكفلت بالتكوين التقني للعمال وتركيب الآلات؛وقد مرت عملية الإنجاز بعدة مراحل يمكن حصرها في الآتي:

افريل 1976: إنجاز الدراسات من قبل SENRI

ديسمبر 1976: إمضاء العقد بين الشركة الوطنية للصناعات النسيجية وشركة النسيج الألمانية FAMATEX

ديسمبر1977: انطلاق الأشغال بعد تحقير المستلزمات.

ديسمبر1978: بداية تركيب التجهيزات الخاصة بالمركب

ديسمبر1979: بداية التشغيل " الانطلاقة التجريبية

ديسمبر 1980 وضع مخطط الإنتاج بمعدل إنتاج تجريبي.

- 11 افريل 1982: الانطلاقة الفعلية والرسمية للإنتاج.

- 13 ماي 1983 انتقلت من SONITEX إلى ELATEX حتى استقرت على شكلها الأخيرTIFIB

وأصبحت تابعة للشركة القابضة، ثم TEXMACOمقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية بسكرة، بلغ عدد عمالها 263 عامل خلال سنة 2014.

ثانيا: تعريف مؤسسة صناعة النسيج و التجهيز tifib بسكرة

ظهرت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجيtifib بعد سنوات من التبعية شبه التامة للخارج من جانبا لمنتجات النسيجية، وكان إنشائها عبارة عن محاولة الاستغناء عن الخارج والسعي وراء النهوض بالصناعة النسيجية بالوطن، ففي البداية تم إنشاء مؤسسة للخياطة والصناعات النسيجية الجزائرtifib ،وذلك بموجب مرسوم رقم 218/66 والصادر بتاريخ 1966/21،وهدفها تحقيق اكتفاء في مجال النسيج الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة.

تطورت هذه المؤسسة وتوسعت حيث أصبحت تضم 31وحدة إنتاجية مجهزة بالآلات الحديثة، وتستهلك مواد أولية مختلفة نذكر منها القطن، الصوف،والبوليستر والفيس كوز ... الخ.

إعادة هيكلة المؤسسة للصناعات النسيجية TIFIB

وبعد سنوات عدة انفصلت مركبات عن المؤسسة الأم واستقلت بذاا،حيث أنحلت tifib بالكامل وأصبح مجال النسيج قائما على المركبات أو المديريات المنفصلة نذكر منها Ecotex وهي مختصة في القطن و elatex مختصة في الغزل والنسيج الحريري أنشأت تحت القرار رقم 397/82بتاريخ 1982/02/04.

إعادة هيكلة المؤسسة للصناعات النسيجية (TIFIB)

وبعد سنوات عدة انفصلت مركبات عن المؤسسة الأم واستقلت بذاتها، حيث انحلت tifib بالكامل وأصبح مجال النسيج قائما على المركبات أو المديريات المنفصلة نذكر منها "Ecotex" مختصة وهي في القطن و"ELATEX"مختصة في الغزل والنسيج الحريري أنشأت تحت القرار رقم 397/82 بتاريخ 04/02/1982

مديريات المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية 1. المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النسيجية 2 DITRITEX. المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية INDITEX

3. المؤسسة الوطنية لتفصيل الملابس الجاهزة القطنية 4 ECOTEX. المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية SOITEX 5. المؤسسة الوطنية الألياف النسيجية الصوفية 6 ELATEX. المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية COTITEX.

الشكل رقم4 : المخطط الوطني للصناعات النسيجية SONITEX

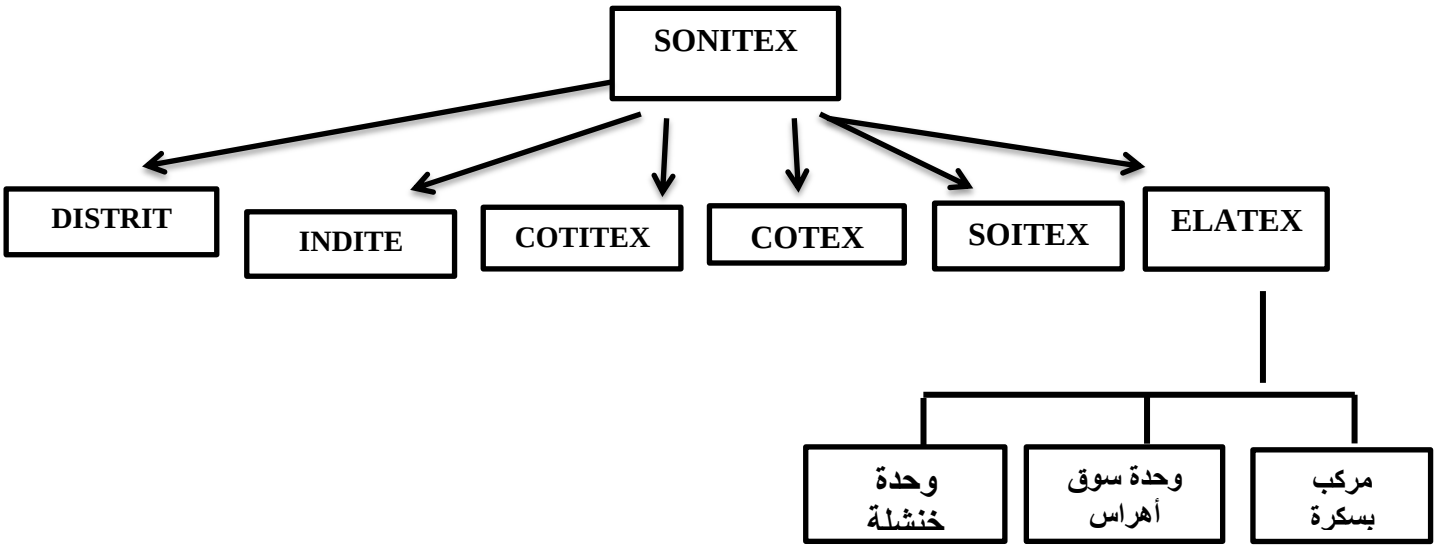

مديريات المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية

- المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النسيجية DITRITEX 2.
- المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية INDITEX
- المؤسسة الوطنية لتفصيل الملابس الجاهزة القطنية ECOTEX.
- المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية SOITEX.
- المؤسسة الوطنية الألياف النسيجية الصوفية ELATEX.
- المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية COTITEX.

المطلب الثاني : التعرف على مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز بسكرة TIFIB

لقد لخصنا المعلومات المتعلقة بالمؤسسة في الجدول التالي الذي سيعطي لنا نظرة شاملة عن المؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (07) بطاقة تعريفية لمؤسسة TIFIB

تاريخ التأسيس والتسمية	تأسست بمقتضى عقد التوثيق 219/98 بتاريخ 7/6/1998 تحت اسم نسيج وتجهيز بسكرة.

المدة والمقر الاجتماعي	لمدة 99 سنة، ب رقم 130 بسكرة.
الشكل القانوني	شركة مساهمة.
مهن المؤسسة	نسيج، تجهيز وتسويق النسيج.
منتجات المؤسسة	صناعة أنسجة ذات جودة عالية، خليط مركب من بوليستير مركب (سيليلوزي لتحضير الحرير الصناعي.
الموارد البشرية	يد عاملة تتكون من 363 مستخدم يعملون حاليا بانظام دورتين في اليوم.
الطاقة الإنتاجية	6000000متر عند العمل بنظام دورتين و 9000000مترعند العمل بثلاث دورات.

المصدر : وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز –TIFIB–بسكرة

من المتعارف أن لكل مؤسسة هيكل تنظيمي خاص بها يتغير بتغير شكلها والنشاط الذي تقوم به ، ومنه فإن الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة وهو كالتالي يشمل مديريات ، كل مديرية تحتوي مصالح وفروع، كما يوجد بها فروع نقابة ولجنة المساهمة خاصة بالعمال وهي كما يلي:

الشكل(5) :الهيكل التنظيمي للموسسة النسيج و التجهيز

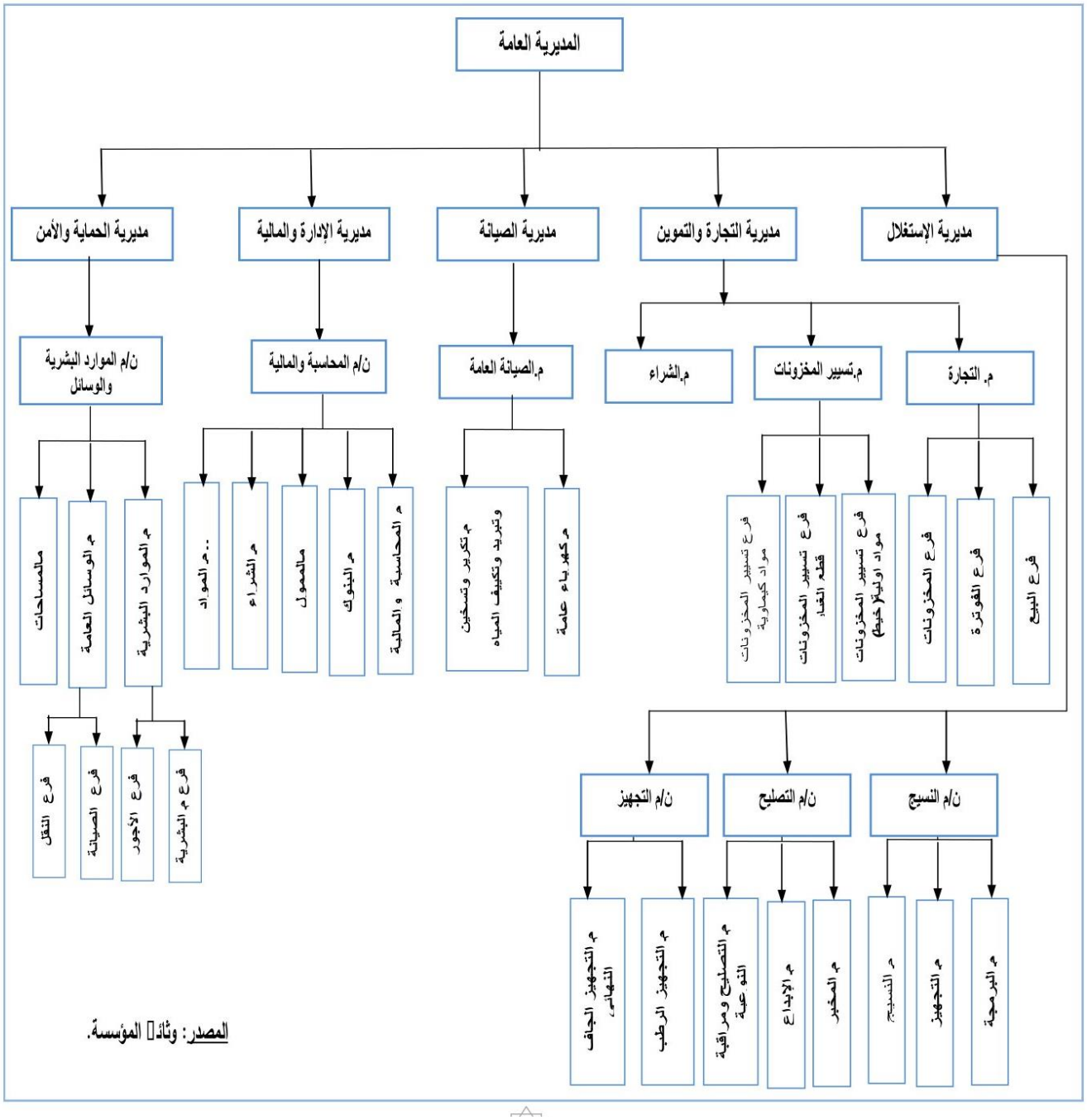

المصدر: وثائق المؤسسة.

تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز – TIFIB – بسكرة، يتكون من مجموعة من المديريات، حيث تضم كل مديرية مجموعة من المصالح والفروع، تتمثل هذه المديريات في:

- ✓ المديرية العامة.
- ✓ مديرية الحماية والأمن والتى تضم نيابة مديرية الموارد البشرية والوسائل التى سوف نأتي على شرحها فيما بعد.
- ✓ مديرية الإدارة والمالية.
- ✓ مديرية التجارة والتموين.
- ✓ مديرية الصيانة.
- ✓ مديرية الإستغلال

يحتوي هذا الهيكل على ما يلي:

1– مديرية الموارد البشرية والوسائل : تضم سكرتيرة ومصلحتين؛ ويشرف عليها مدير مكلف بالموارد البشرية وهو الذي تربطه علاقة مع كل المصالح وكذلك المدير العام ؛ ويتمثل دورها في تسيير وتكوين العمال وهي مقسمة إلىمصلحتين :

أ. **مصلحة الموارد البشرية** : تهتم بكل ما يتعلق بالمستخدمين سواء كان تكوين أو تشغيل. وتنقسم إلى فرعين فرع الموارد البشرية وفرع الأجور.

ب. **مصلحة الوسائل العامة** : تهتم بتسيير وسائل النقل الشؤون الاجتماعية والتنظيف.

2– مديرية المحاسبة والمالية :وهي تضم سكرتيرة ومصلحة واحدة وهي مصلحة المحاسبة العامة التي شرف عليها مكلف بالمحاسبة والمالية والذي يقوم بتسجيل كل العمليات في دفتر المحاسبة لتحليلها.

3– مديرية الصيانة: وهي تضم سكرتيرة وثلاث مصالح:

أ. **مصلحة الصيانة**: يشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بصيانة وتصلح كل الأعطاب الميكانيكية.

ب. **مصلحة الملحقات** : تقوم بترميم المباني ودهنها؛ حيث يشرف عليها رئيس مصلحة.

ت. **مصلحة الكهرباء** : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير شؤون كهرباء الآلات والكهرباء العامة.

ث. **مديرية التموين والتجارة** : وهي تضم سكرتيرة وثلاث مصالح :

ج.**مصلحة التجارة** : ودورها هو بيع القماش محليا وخارجيا.

ح. **مصلحة تسيير المخزون** : يتمثل دورها في تخزين جميع المواد، وتنقسم إلى:

فرع تسيير المنتجات، فرع تسيير المواد الأولية فرع تسيير المواد الكيميائية.

خ. **مصلحة الشراء**: يشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بكل مشتريات واحتياجات المؤسسة

د. **مديرية الاستغلال** و تحتوي على مصلحة البرمجة التي تقوم ببرمجة كل أنواع القماش تنقسم إلى خمسة فروع: فرع التحضير : دوره تحضير الخيط للدخول في العملية الإنتاجية.

فرع النسيج : دوره القيام بعملية نسج القماش.

فرع التصليح : دوره تصليح الأخطاء التي تقع بالقماش بعد نسجه

فرع التجهيز الرطب : دوره غسل وتجفيف القماش.

فرع التجهيز النهائي: دوره كي القماش النهائي ومراقبته وكفه وتغليفه.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة 2020-2023

تقوم المؤسسة في نهاية كل فترة بإعداد القوائم المالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات المالية إلى المهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة والنتائج التي حققتها خلال الفترة (مساهمين، عمال، بنوك، مقرضين، مسيرين، ..)، حيث تم الاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات ، وهذا لتقييم الأداء المالي لمؤسسة النسيج بسكرة tifib 2020، 2021، 2022

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية و اهم المؤشرات المستخدمة

اولا :عرض قائمة الميزانية

من خلال الوثائق المقدمة من مؤسسة النسيج و التجهيز قمنا اعداد الميزانية المالية المختصرة التي توصح وضعية المؤسسة خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022.

الجدول رقم(8): الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث 2020-2021-2022

الميزانية العمومية	2020	2021	2022
النقد	3 788 041	1 270 901	366 043
مجموع الموجودات المتداولة	**3 788 041**	**1 270 901**	**366 043**
اراضي	613 912 500	613 912 500	613 912 500
مباني /معسكر	1 099 516 459	1 157 022 746	959 691 976
الات ومعدات واثاث وسيارات	371 688 906	345 449 761	538 231 706
إجمالي الموجودات الثابتة	**2 085 117 865**	**2 116 385 007**	**2 111 836 182**
الاستهلاك المتراكم	814 122 440	904 114 785	953 510 706

صافي الموجودات الثابتة	**1 270 995 425**	**1 212 270 222**	**1 158 325 476**
موجودات غير ملموسة	88 000	177 693	308 400
مجموع الموجودات	**1 271 083 425**	**1 212 447 916**	**1 158 633 876**
الذمم الدائنة	76 300 798	71 387 093	117 443 239
ضرائب مستحقة غير مدفوعة	28 267 992	28 666 536	28 666 536
مطلوبات أخرى متداولة	221 494 914	464 330 885	444 916 779
مجموع المطلوبات المتداولة	**326 063 704**	**564 384 514**	**591 026 555**
قروض بنكية متوسطة وطويلة الأجل	289 440 000	289 440 000	306 845 763
قروض أخرى متوسطة وطويلة الأجل	26 572 185	41 657 491	55 781 517
مطلوبات أخرى طويله الاجل	35 754 941	35 754 941	32 554 941
مجموع المطلوبات	**351 767 127**	**366 852 432**	**395 182 222**
حقوق الأقلية	432 245 500	432 245 500	432 245 500
راس المال المدفوع	413 951 363	117 193 757	59 379 718
ارباح (خسائر) محتجزة	-361 110 544	-269 633 426	-319 799 914
أرباح الفترة	**1 984 478**	**1 185 889**	**599 795**
صافي حقوق الملكية	**487 070 797**	**280 991 720**	**172 425 099**
المطلوبات وحقوق الملكية	**1 271 083 424**	**1 212 228 666**	**1 158 633 876**

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثانيا :اهم المؤشرات المستخدمة في الميزانية

جدول رقم (9) : نسب السيولة

نسب السيولة	2020	2021	2023
نسبة التداول	0,0	0,00	0,00
السيولة السريعة	0,0	0,00	0,00
صافي راس المال العامل	-322275664	-563113613	-590660512
النقد من العمليات (قائمة الدخل)	1986062	1187906	601484

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

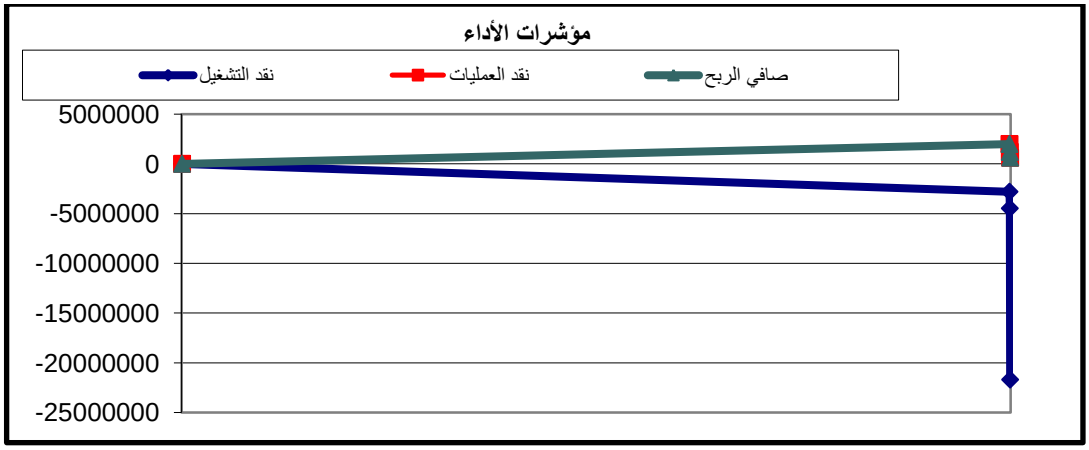

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ ان :نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة معدومة في السنوات الثلاثة 2020-2021-2022 وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تمويل الخصوم المتداولة.

نلاحظ ان : راس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال استخدام النقدية و الوراق المالية.

جدول رقم (10) : نسب النشاط

نسب النشاط	2020	2021	2022
دوران الموجودات الثابتة (مره)	0,16	0,36	0
دوران مجموع الموجودات (مره)	0,16	0,36	0
فترة دفع الديون (يوم)	406776	276694	272638
فترة دفع الديون التجارية (يوم)	67467	45892	44558

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

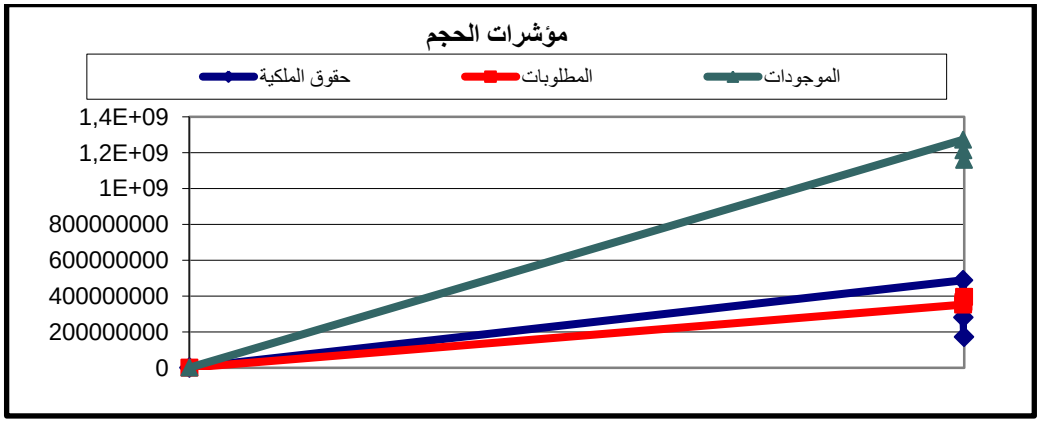

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ ان :نسبة دوران الموجودات الثابتة قد تتزايد من سنة 2020 الى سنة 2021 و هذا يدل على ان المؤسسة تستخدم مواردها من اصول ثابتة و تقوم بتوليد المبيعات و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها و في سنة 2022 نلاحظ انعدام النسبة لعدم استخدام الاصول الثابتة لغرض توليد المبيعات.

نلاحظ ان :المؤسسة تعتمد على اصولها لتوليد المبيعات حيث نلاحظ تزايد في نسبة اعتمادها سنة 2020الى سنة 2021(0.16%اي 0.36%) وهذا يدل على كفاة المؤسسة

نلاحظ ان : فترة دفع الديون المخزون انخفضت من سنة 2020 الى سنة 2021 بمعدل قدره 130082

و من سنة 2021 الى سنة 2022 تنخفض الى 4056و هدا يدل على ان معدل الدوران بطيئ.

نلاحظ ان : فترة دفع الديون التجارية كانت مرتفعة في سنة 2020 و انخفضت خلال السنتين2021و 2022 على التوالي و هذا يدل على ان المؤسسة تقوم بدفع ديونها في الاجال القصيرة .

جدول رقم (11) : نسب الربحية

نسب الربحية	2020	2021	2022
صافي الربح/المبيعات	1,0%	0,3%	0,2%
معدل العائد على الموجودات	41,3%	0,1%	0,1%
معدل العائد على حقوق الملكية	5.420846	0,3%	0,3%

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

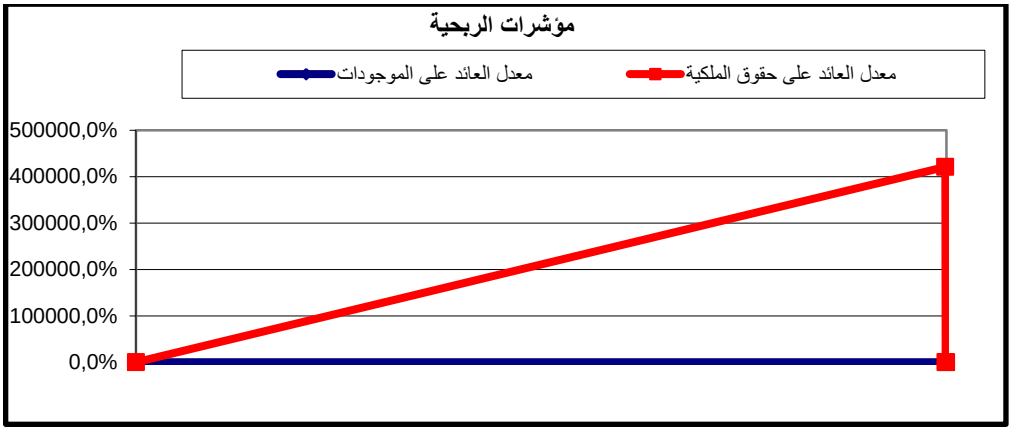

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

نلاحظ ان :أن المؤسسة لا تعتمد على النقد من التشغيل في تغطية مبيعاتها حيث نلاحظ ثبات في النسبة بين السنتين 2020و 2021.

نلاحظ ان : معدل العائد على الموجودات انخفض انخفاضا كبيرا يكاد ان يكون معدوما.

نلاحظ ان :اعتماد المؤسسة على حقوق الملكية لتغطية الموجودات تتناقص من سنة الى اخرى خلال سنوات الدراسة (2020-2021-2022) وهذا يدل على ان المؤسسة تقلل من اعتمادها على حقوق الملكية في تغطية موجوداتها ،كما نلاحظ ان نسبة اعتمادها علىحقوق الملكية اقل من 5% وهذا ليس جيد بالنسبة للمؤسسة .

جدول رقم (12) : نسب المديونية

نسب المديونية	2020	2021	2022
مج . المطلوبات / الحقوق (Leverage)	72%	131%	229%
مج. الالتزامات البنكية/الحقوق (Gearing)	59%	103%	178%

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

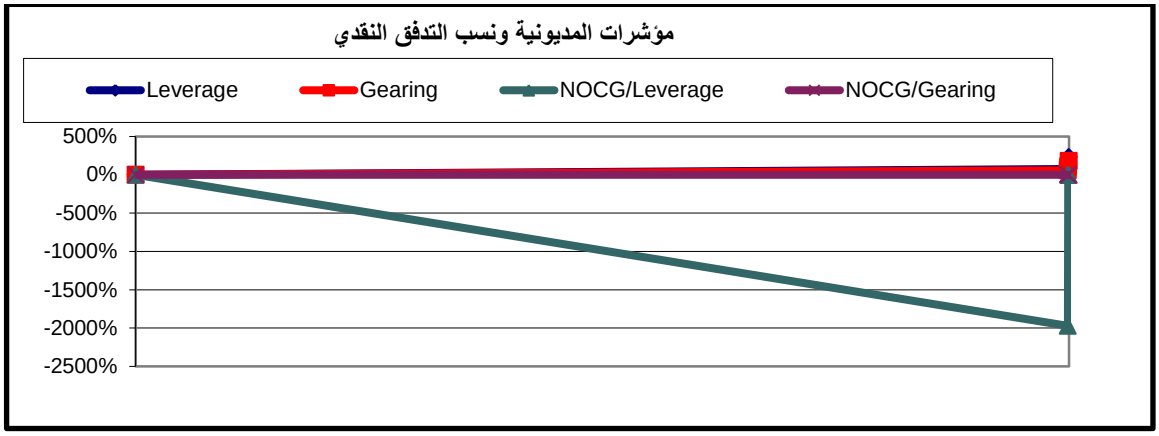

من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ ان : تعتمد المؤسسة على حقوق الملكية لتمويل موجوداتها في سنة 2020 بنسبة 72% وفي سنة 2021 بنسبة131% وفي سنة 2022 بنسبة 229%و هذا مؤشر جيد يدل على ان المؤسسة تعتمد اعتمادا على حقوق الملكية وينطبق هذا على الالتزامات البنكية خلال سنوات الدراسة .

المطلب الثاني :جدول حساب النتائج و اهم المؤشرات المستخدمة

اولا: حساب النتائج

تقوم ممؤسسة النسيج و التجهيز بعرض حسابات النتائج حسب الطبيعة حيث يتم تصنيف إي ا رداتها ومصاريفها،حسب طبيعتها، من خلال الجدول يضم ايرادات و مصاريف للسنوات 2020-2021-2022

جدول رقم (13) : حساب النتائج لمؤسسة النسيج و التجهيز tifib

السنوات / البيان	2020	2021	2022
المبيعات والمنتجات الملحقة	204738813.90	442265642.19	280092029.62
تغيرات المخزونات والمنتجات	38660434.60	-10436459.00	-52317442.79
المصنعة والمنتجات قيد الصنع		-24218347.91	-36663048.80
الإنتاج المثبت			

	5735370.99	2171451.10	
1- انتاج السنة المالية	285203819.01	458218982.20	264437635.63
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى المشتريات المستهلكة بين الوحدات	-190511027.61 -21281708.31 -44085108.67	-296922933.09 -22867546.81 -31792430.50	-172680269.68 -22611869.12
2- إستهلاك السنة المالية	-255877844.59	-35158210.40	-195292138.80
3- القيمة المضافة	29325974.42	106636071.80	69145496.83
اعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات مماثلة	-200941286.90 -4137145.69	-199251450.49 -3149240.27	-191505644.37 -33720.00
4- فائض الاستهلاك	-175752458.17	-95764618.96	-122393867.54
المنتجات العمليات الاخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	462401.65 -218564.15 -129327055.39 18280648.93	53.02 -10306863.26 -79324973.45 5657374.82	795164.20 -7330.11 -77746773.47 11817249.02
5- النتيجة العملياتية	-286555027.13	-179739027.83	-187535557.90
المنتوجات المالية الأعباء المالية	161333.52 -70641769.71	14864.83 -90887995.70	67783.24 -130783116.22

6- النتيجة المالية	-70641769.71	-90873130.87	-130715332.98
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+6)	-357035463.32	-270612158.70	-318250890.88
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية			705285.77
مجموع منتجات الأنشطة العادية	-4075080.76	978732.50	277117832.09
مجموع أعباء للأنشطة	304108203.11	463891279.87	-594663437.20
	-66218747.19	-733524701.07	-317545605.11
8-النتيجة الصافية للأنشطة	-361110544.08	-269633426.20	
9-صافي نتيجة السنة المالية	-361110544.08	-269633426.20	-317545605.11

ثانيا: اهم المؤشرات المستخدمة في حساب النتائج

بالنسبة للقيمة المضافة

النسب	2020	2021	2022
نسبة هامش القيمة المضافة	0.14	0.24	0.24
نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال	-0.09	-0.22	-0.44

نسبة هامش النتيجة قبل الضرائب	-1.74	-0.61	-1.14

نلاحظ ان : نسبة هامش القيمة المضافة : نلاحظ من خلال السنوات الثلاث ان النسب موجبة و منخفضة سنة 2020 والتي قدرت ب% 0.14 وفي السنتين 2021 و 2022 ارتفعت النسبة الى 0.24 ويدل هذا على توليد هامش من القيمة المضافة
نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال نلاحظ من خلال السنوات الثلاث ان النسبة سالبة كانت في سنة 2020 و 0.09% و ارتفعت الى 0.22-% في سنة 2021 زادت خلال سنة 2022 حيث كانت 0.44-% وهذا يدل على عدم كفاءة و لتوليد هامش الربح من اجمالي فائض الاستغلال

نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة نلاحظ من خلال السنوات حيث كانت في سنة 2020 1.74-% وفي سنة 2021 0.61-% وفي سنة 2022 قدرة ب 1.14-% وهذا يدل على عدم توليد هامش الربح من النتيجة العادية قبل الضرائب .

المطلب ثالث :عرض قائمة التدفقات النقدية و اهم المؤشرات المستخدمة

اولا : عرض قائمة التدفقات النقدية

تقدم مؤسسة النسيج و التجهيز tifibبسكرة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها، منها التدفقات من أنشطة تشغيلية (العملياتية)، والتدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، والتدفقات الناشئة من أنشطة التمويل، وبالنسبة لقائمة التدفقات النقدية تعتمد مؤسسة النسيج و التجهيزtifib بسكرة على الطريقة المباشرة في عرض هاته القائمة المالية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (14) قائمة الدخل للسنوات الثلاث 2022 2021 2020 لمؤسسة النسيج بسكرة

قائمة الدخل	2020	2021	2022	التغير	التغير%	30/09/2014
مجموع الإيرادات / المبيعات	204 738 814	442 265 642	280 092 030	-280 092 030	-100%	802 031
صافي الإيرادات / المبيعات	**204 738 814**	**442 265 642**	**280 092 030**	**-280 092 030**	**-100%**	**802 031**
كلفة المبيعات	399 499	587 315	773 417	-773 417	-100%	675 212
مجمل الربح	**204 339 315**	**441 678 327**	**279 318 613**	**-279 318 613**	**-100%**	**126 819**
مصاريف البيع والتوزيع	22 545	29 122	33 253	-33 253	-100%	
المصاريف الإدارية والعمومية	12 392	14 947	19 503	-19 503	-100%	15 713
إطفاءات وإستهلاكات	1 584	2 017	1 689	-1 689	-100%	

صافي ربح العمليات	**204 302 794**	**441 632 241**	**279 264 168**	**-279 264 168**	**-100%**	**111 106**
المصروفات التمويلية	202 317 607	440 436 929	278 663 824	-278 663 824	-100%	2 233
مصاريف أخرى	709	9 423	549	-549	-100%	
صافي الربح بعد الفائده	**1 984 478**	**1 185 889**	**599 795**	**-599 795**	**-100%**	**108 873**
ايرادات مختلفة						62
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة	**1 984 478**	**1 185 889**	**599 795**	**-599 795**	**-100%**	**108 935**
صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة	**1 984 478**	**1 185 889**	**599 795**	**-599 795**	**-100%**	**108 935**

الجدول رقم (15) قائمة التدفق النقدي المباشر

قائمة التدفق النقدي / الأسلوب المباشر	2020	**2021**	**2022**
النقد المقبوض من العملاء	362417589,7	362417590	650 807 176
صافي الإيرادات / المبيعات	30 257 018	2 100 000	15 494 732
صافي النقد المقبوض من العملاء	392 674 607	364 517 590	666 301 908
النقد المدفوع مقابل المصاريف:	-363 195 230	-528 192 179	-487 547 629
مجموع المصاريف النقدية	-1 188 129	-6 863 852	-1 035 888
النقص (الزيادة) في الموجودات المتداولة وغير	-31 092 923	-20 072 392	-199 412 131
صافي النقد المدفوع مقابل المصاريف	-395 476 282	-555 128 424	-687 995 648
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل	**-2801674,68**	**-4 471 455**	**-21 693 740**
النقص (الزيادة) في الموجودات الثابتة	-476 572	-232 000	-628 775

جدول رقم (16) صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار

صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار	**-143234,29**	**-217135,14**	**-442 222**
التدفق النقدي من عمليات التمويل:-			
الزيادة (النقص) في حصة حقوق الأقلية	5 735 371	2 171 451	5 302 793
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل	**5735370,99**	**2171451**	**5302793**
الزيادة (النقص) في النقد	**2790462,02**	**-2517140**	**-16833169**
النقد في بداية السنة	2 788 041	997 579	17 830 748
النقد في نهاية السنة	3 788 041	1 270 901	997 579

جدول رقم (17) صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل

صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل	**5735370,99**	**2171451**	**5302793**
الزيادة (النقص) في النقد	**2790462,02**	**-2517140**	**-16833169**
النقد في بداية السنة	2 788 041	997 579	17 830 748
النقد في نهاية السنة	3 788 041	1 270 901	997 579

ثانيا : اهم المؤشرات المستخدمة في قائمة الدخل

من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية نستطيع معرفة مدى قدرة المجمع على توفير النقدية من نشاطات تمويلية، استثمارية وتشغيلية.

الجدول رقم (18) التدفق النقدي

نسب التدفق النقدي	2020	2021	2022
النقد من التشغيل/المبيعات	-1%	-1%	-8%
النقد من التشغيل/مجموع الالتزامات البنكية	-1%	-2%	-7%
النقد من التشغيل/مجموع المطلوبات	-19,70	-1%	-5%

المبحث الثالث: امكانية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في مؤسسة النسيج TIFIB

المطلب الاول: مراحل التصنيع وحساب التكلفة

اولا: مراحل التصنيع: و ينقسم مراحل التصنيع في مؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة الى :

1 – اداريا: تكون مراحل التصنيع داخل المؤسسة .

- ✓ **المرحلة الاولى:**
- ✓ **تحديد الطلب**: عند الحصول على طلب معين من منتج ما مثال: طلب تموين من مؤسسة ما بـ 50.000 متر من قماش وزنه 200غ/م2 تركيبته 55% بولستر 45% صوف اللون الرمادي.

نقوم أولا بحساب تكلفة المتر من القماش اعتمادا على بطاقة تقنية للمنتج يتم إعدادها على مستوى المصالح التقنية، سعر المواد الأولية وتكاليف جميع مراحل عملية التصنيع.

حين نحصل على التكلفة الإجمالية للمتر ويتم حسابها وفق بطاقة حساب التكلفة وتحديد هامش الربح انظر (fiche valorisation).

فهنا يتم تحديد سعر البيع وإعطائه للزبون والتفاوض معه، وحين الاتفاق على السعر وطريقة التسليم ووقت التسليم يتم تحرير عقد بين الطرفين بذلك، وتنتقل للمرحلة الثانية.

✓ **المرحلة الثانية:** الحصول على المواد الأولية للعملية الانتاجية: هنا تكون مرحلتين أو طريقتين:

- الطريقة الأولى: في حال توفر المادة الأولية الأساسية وهي خيوط النسيج على المستوى المحلي.

يتم شراءها من المورد المناسب بعد تعيين السلعة من ناحية الجودة والسعر ووقت التسليم.

- الطريقة الثانية: في حال توفر المادة الأولية في بلد آخر هنا يتم الإعلان عن مناقصة دولية يشارك فيها مصنعوا خيوط النسيج المراد شراؤها وبعد إنقضاء مراحل المناقصة والحصول على مورد يتم كتابة عقد فيه السعر والكمية ومواعيد التسليم ومختلف بنود لطريقة التسديد، غرامة التأخير،.....إلخ، المطلوبة لإنتاج الكمية المطلوبة من القماش عن طريق المصلحة التقنية.

وعند ضمان التموين بالمادة الأولية والحصول عليها ننتقل إلى المرحلة الثالثة وهي العملية الإنتاجية (التصنيع).

✓ المرحلة الثالثة:

- عملية التصنيع:

أولا: الحصول على المادة الأولية ودخولها المخازن ومنها خيوط النسيج (المادة الأساسية).
ومختلف المواد الأخرى الثانوية كجميع المواد الكيميائية الخاصة بعملية التجهيز، مواد التغليف.....إلخ.
يتم تحديد الكمية الفعلية لخيوط النسيج من طرف المخزن بعد وزنها، ثم يتم تبليغها لمصلحة البرمجة لتحديد كمية القماش التي يمكن صناعتها بهاته الكمية من الخيوط.
وتقوم مصلحة البرمجة بإعلام مصلحة النسيج بنوعية القماش وكميته ووزنه كما في المثال السابق: قماش 200 غ/م2 55 % بولستير 45 % صوف اللون الرمادي كمية 50000 متر.
ثانيا: تقوم مصلحة النسيج بتقديم طلب للمخزن للحصول على خيوط النسيج ومباشرة عملية النسيج بمختلف مراحلها.
1- التهيئة: يتم تهيئة الخيوط في قوالب ضخمة ليتم وضعها في ماكنة النسيج.
2- النسيج: ويتم في هذه العملية وضع الخيوط التي تم تدويرها في قوالب عملاقة في آلات النسيج وتبدأ عملية نسج القماش.
3- المراقبة وازالة الأخطاء.
عند الانتهاء من عملية النسيج يخرج قماش خام فيمر على مرحلة المراقبة وازالة الاخطاء فيتم الاحتفاظ بالقماش التام الصنع ويتم إزالة الفاسد.

4- التجميع: يتم تجميع القماش التام الصنع والجيد على مستوى مخزن مخصص لذلك.

ثالثا: وهنا نقوم بتجهيز القماش ليصبح منتوج نهائي وتمر بعدة مراحل وهي:

1- الغسيل: ويتم غسل القماش في الآلات المعدة لذلك بمواد كيميائية لإزالة أي بقع أو شوائب وبعدها بالصابون يكون خاصا بالقماش.

2- الكي والتسوية: وتكون هذه العملية ب البخار الساخن وعمليات الشد بالآلات مخصصة لذلك.

2-داخل المصنع

تمر العملية الإنتاجية بالمؤسسة بمراحل أساسية متتالية هي:

مرحلة تحديد المواصفات و الكميات

و تضم مجموعة من المراحل الفرعية تتمثل في الكميات.

1- مرحلة التصميم (الإبداع)

وتتمثل في عملية نسج عينات من الخيوط التي يرسلها على المؤسسة حتي تجري عليها عمليات الاختبار ، و الفحص للتأكد لمدى مطابقتها لما تطلبه المؤسسة من مواصفات خلال السنة و وفقا مايطلبه العميل.

2 مرحلة دخول المادة الأولية إلى مخزن الخيط

بعد عملية تحديد المواصفات الأزمة للمواد الأولية، و اختيار المورد المناسب تأتي عملية استلام الخيط من قبل المؤسسة، عند وصوله إلى المؤسسة تجرى على الطلبية عملية اختيار من حيث:

- وزن الخيط (كغ).
- التأكد من ألوان الخيط
- عدد الوحدات.

و بعد ذلك إتباع نظام العينات لمعرفة نوعية الخيط و مدى مطابقته للمواصفات .

مرحلة التحضير:

تسلم هذه المصلحة بيان من مصلحة البرمجة ورقة السلسلة Billet.chain تحتوي على جميع المعلومات الخاصة بنوع القماش و المتمثلة في:

طول الخيط و عرضه، لون الخيط عدد الأمتار، الرسم الداخلي للقماش، رسم الجافة وتقسم هذه المرحلة إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى دورها تقديم الخيط و جمعه في أسطوانة واحدة وفقا للنسخة المطلوبة

المرحلة الثانية: دورها ترتيب الخيوط و تنظيمها.

المرحلة الثالثة: دورها عملية فرز الخيوط و تسديها.

المرحلة الرابعة: تكون هذه المرحلة في حالة يكون فيها الخيط ذا قوة ضعيفة حيث تضاف له مواد لاصقة لتنمية ثم يرسل إلى مصلحة النسيج.

مرحلة تصليح القماش يتم تصليح بعض الأخطاء التى حددت من طرف المراقبة الأولى.

مثال: نزع الخيوط الزائدة و العقد، تلوين الخيوط التي يكون لونها مغاير للون القماش.

مرحلة تصليح :القماش و أيضا الذي يمون مصلحة التجهيز الرطب و تدخل في عملية الغسل على حساب الطلبية.

ثالثا: مرحلة التجهيز

1. التجهيز الرطب :و تقوم فيه عملية الغسل لكل أنواع القماش و تجفيف و تدخل في عملية الغسل بعض المواد الكيميائية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم:

المواد الكيميائية	دوره
Dafpon	صابون جاف
Ammoniaque	عدم ازالة اللون
Patmos	يستعمل لغلق ثقوب المانع لمرور المادة
Rapidité	ينزع الشموع
Mayor	ينزع الزيت
Fumons	مرطب القماش
Aversion	يستعمل للصباغة
Evlan-V33	مانع لدخول السوسة

2 مرحلة التجهيز الجاف :

وتتم هذه المرحلة عبر الخطوات التالية:

1.2 تجميع قطع القماش للحصول على طول واحد.

2.2 قص الزوائد، و يتم أيضا تحديد الوجه العلوي والسفلي بالقماش. القماش لينتج عنه تبريق القماش و تثبيت طول القماش.

3.2 عملية كي 4.2 تثبيت القماش للمرة الثانية لكي ينقص طوله وكذلك تخفيف لمعادن القماش المرتفع. 5.2 عملية مشط القماش من أجل تجعيده لأنه يستعمل في خياطة البرانيس و الجلاليب و المعاطف.

ثم ينتقل ليتم مراقبته نوعيا لتحديد نوعية القماش.

3 مرحلة التغليف

تأخذ المواصفات الفنية لطريقة تغليف القماش لمرك العوامل التي يتأثر بها القماش و المواد المستعملة في عملية التغليف هي البلاستيك المعالج بالمواد الكيميائية امنع التسوس في حالة التخزين الطويل.

4. مرحلة التخزين النهائي :

يتم تخزين القماش وفقا للطريقة المناسبة للمحافظة على نوعية القماش و تكون العملية لوصل الدخول حيث تحمل كل قطعة قماش المواصفات الخاصة بها و التي يصف على أساسها كل نوع القماش .

المطلب الثاني : إجراءات حساب التكاليف في المؤسسة TIFIB

– تعتمد المؤسسة الاقتصادية للنسيج TIFIB على طريقتين لحساب التكاليف:

– شراء المادة الأولية والتي تعتبر المادة الأساسية في المؤسسة هي الخيط ويمكن تحديد الطرق المتبعة في المؤسسة وهي كالتالي:

– عند شراء المادة الأولية يجب أولا الاتفاقية مع الزبون على المنتوج والكمية والسعر لمعرفة الكمية اللازمة المستعملة في طلبية الزبون من الخيط وبعد ذلك تمر إلى اجراءات حساب التكاليف في المؤسسة كما يلي:

– الطريقة الأولى: وهي عند طلب المادة الأولية من المصنع الخاص بالإنتاج تقوم المؤسسة بأخذ قرض من البنك لتسديد المورد وذلك عند دخول البضاعة إلى الميناء يجب دفع المبلغ المالي قبل تسليم السلعة للزبون.

وتعتبر هذه الطريقة في المؤسسة الطريقة التقليدية أو الطريقة القديمة وهي الدفع قبل الاستلام.

– الطريقة الثانية: وتعتبر هذه الطريقة هي الطريقة الحديثة لشراء المادة الاولية والتي تمر على عدة مراحل منها:

– تقديم تصريح للبنك من أجل الضمان في المؤسسة لتسديد فاتورة شراء المادة الأولية.

– وبعد أخذ القبول من البنك تقوم المؤسسة بإعداد دفتر الشروط لفتح صفقة عمومية والتي يكون فيها أحسن غرض بالنسبة لصانعي خيط النسيج وذلك من خلال أحسن جودة، أقل سعر، أقل مدة.

– وبعد الفرز أحد صناع الخيط في المناقصة يتم الاتفاق بين الطرفين على إرسال فاتورة شكلية من عند المورد بالكمية المنتجة من الخيط والسعر.

– بعد استلام المؤسسة الفاتورة الشكلية تقوم بدفعها إلى البنك والذي بدوره يقوم بدوره بإجراءات دفع المبلغ إلى المورد وذلك في التاريخ المحدد لتسليم الخيط والتسديد.

وبعد البنك تقوم المؤسسة بالاتفاق مع مؤسسة صغيرة خاصة بالنقل كمكلف أو موكل لمتابعة كل ما يخص النقل وتسديد مصاريف النقل ويقوم أيضا بإجراءات الخاصة بتسديد المصاريف الجمركية الخاصة بالسلعة.

وهذا ما يتم تنفيذه من قبل المؤسسة كإجراءات لحساب التكاليف لشراء المادة الاولية.

نتطرق في هذا المبحث الى دراسة امكانية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في مؤسسة النسيج TIFIB.

I- الأساليب المرجعة الوصفية غير الكمية	نعم	لا
1- هل تم استخدام استفسارات حول كيفية التخزين وشروط حماية المخزون		X
2- هل يتم استخدام استفسارات تحول اختيار موردي الشركة في المادة الأولية	X	
3- هل تم مراجعة دورية لقائمة موردي الشركة في المادة الأولية	X	
4- هل تساعدك نتائج المراجعة السابقة في توقعات نتائج السنة المالية	X	
5- تساهم المراجعة النظام الداخلي للشركة ومحاضر الجلسات ادارة الشركة في تحسين عملية الأداء	X	
6- تقوم الشركة بصفة دورية لمراجعة ملفات المراسلات وسجلات الانتاج.	X	
II- استخدام اجراءات المراجعة الكمية البسيطة		
7- القيام بتوقعات للمعلومات المالية انطلاقا من تحليل الاتجاه.	X	
8- تحليل الاتجاه الأفقي يساعدك في اتخاذ القرارات من خلال اتجاه النسب المالية	X	
09- يساعد تحليل النسب في معرفة اتجاهها والمساعدة في التنبؤ بالمستقبل في الشركة	X	
10- يساهم التحليل الأفقي في معرفة الاتجاه مؤشرات المتعلقة بالبنود والاتجاهات الأخرى التي تؤثر على الشركة	X	
11- استخدام النسب المالية ومقارنتها بالمؤشرات المعيارية يساهم في تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القائمة المالية	X	
III- إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتطورة		X
12- هل هناك امكانية تطبيق أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في مؤسستكم		X
13- هل تعتمدون على نماذج تحليل الانحدار في توقع البيانات الآلية والتشغيلية للمؤسسة		X

14- هل تم مقارنة الارصدة و المؤشرات المالية المحققة مع المتوقعة من خلال استخدام اسلوب التحليل السلاسل الزمنية		X
15- هل تم استخدام أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية		X

❖ **تحليل نتائج استبيان المقابلة:**

-بعد طرح عدة أسئلة على مصلحة المالية و المحاسبة في شركة النسيج TIFIB التي تخص تطبق أساليب المراجعة التحليلية في المؤسسة وكانت بعض الاجابات بنعم ويمكن تفسير تلك الإجابات كما يلي:

1- بعد طرح السؤال الذي يتعلق حول كيفية التخزين وشروط حماية المخزون وكانت المؤسسة لا تحتفظ بالمادة الأولية في المخازن لأنها تقوم بصنع المنتج إلا إذا كانت لديها طلبية ولا تقوم بالشراء المادة الأولية إلا إذا كانت لديها عقد مع الزبون.

2- يتم استخدام استفسارات حول اختيار موردي الشركة في المادة الأولية،عن طريق عملية شراء هذا الاخير من خلال قانون الصفقات العمومية وذلك باختيار العرض الأقل سعر وفي مدة تسليم قصيرة بين +مجموعة الموردين المشاركين.

3- تتم مراجعة دورية لقائمة موردي الشركة في المادة الأولية حسب برنامج تقييم خاص يخضع لعدة شروط منها السعر والوفاء بالالتزامات وجودة المنتج وعدة عوامل أخرى.

4- تساعد نتائج المراجعة السابقة في توقعات نتائج السنة المالية من خلال تدارك جميع المعوقات والصعاب التي تواجهها وذلك بإعداد ميزانية تقديرية للسنة المالية بضمان تصحيح النتائج بعد كمية الإنتاج أو تصريح استرداد المادة الأولية.

5- تساهم المراجعة النظام الداخلي للشركة ومحاضر الجلسات ادارة المؤسسة في تحسين عملية الأداء التي تقوم المؤسسة بتطبيق النظام الداخلي يساهم في تنظيم وترشيد المال للحصول على بيئة ادارية وانتاجية متكاملة.

6- تقوم المؤسسة بصفة دورية بمراجعة الملفات والسجلات الانتاج بصيغة يومية عن طريق تسجيل العملية اليومية أو الشهرية عن طريق ميران المراجعة وكذلك التقارير الشهرية.

7- تعمل المؤسسة على التوقعات في الشهر الأخيرة من السنة المالية اعتمادا على 9 اشهر وهنا تقوم بإعداد ميزانية تقديرية للسنة الفارطة وذلك اعتمادا على الزبائن التي تتعامل معهم المؤسسة في تلك السنة.

8- تحليل الاتجاه الأفقي في اتخاذ القرارات من خلال اتجاه النسب الماليةتقوم المؤسسة بمقارنة بين قيمها المالية للسنة السابقة مع السنة الحالية لمعرفة مدى ربحية السنة المالية من خلال النسب المالية.

9- يساعد تحليل النسب في معرفة اتجاهوالمساعدة في التنبؤ بالمستقبل في المؤسسة من خلال القوائم المالية و إعطاء صورة للوضعية المالية للمؤسسة كما تبرز الاختلاف والنقاط الايجابية للسنوات المالية السابقة.

10- يساهم التحليل الأفقي في معرفة الاتجاه مؤشرات المتعلقة بالبنود والاتجاهات الأخرى التي تؤثر على المؤسسة بالاعتماد على PLAN DE CHARGE الذي يحدد العمل في السنة الحالية والسنة القادمة ويحتوي أيضا على قائمة الزبائن.

11- تقوم النسب المالية بمقارنة المؤشرات المعيارية التي تساهم في تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القائمة المالية وتعمل المؤسسة على نسب الربحية لمعرفة أعباء أموال المؤسسة وهنا تقوم بدراسة لربح وخسارة المؤسسة.

12- ليس هناك إمكانية لتطبيق أساليب المراجعة التحليلية الكمية المنظورة في المؤسسة حاليا الان المؤسسة لا تعتمد في تحليل بياناتها على تحليل الانحدار بأنواعه و تحليل السلاسل الزمنية ولا تعتمد ايضا على نموذج التخطيط المالي ونموذج التدفق النقدي .

13- لا تعتمد مؤسسة النسيج TIFIB على نماذج تحليل الانحدار في التوقع البيانات الألية والتشغيلية ويعتبر تحليل الانحدار وسيلة احصائية حيث يساعد في تحديد رقمي واضح في توقعات المراجعين .

14- لا تقوم المؤسسة باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في مقارنة الارصدة والمؤشرات المالية المحققة مع المتوقعة ويعتبر هو الهدف الاساسي من دراسة السلاسل الزمنية التي تستخدم في عملية التنبؤ.

15- لا تقوم المؤسسة باستخدام أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية لأنها تمتلك الميل الطبيعي الى التخزين المعرفة التجريبية وجعلها المتاحة للاستخدام .

المطلب الثالث: تحليل وتفسير الوضعية المالية لمؤسسة النسيج TIFIB بسكرة

-إن استخدام أساليب المراجعة التحليلية يؤدي إلى تحسين أداء خدمات المراجع .كما أنها تساعد مسيري المؤسسة من التقييم الجيد للأداء المالي ووضع الخطط المستقبلية بناءا على نتائج هذه الأساليب . حيث سنقوم في هذا المبحث إلى تفسير النتائج المتحصل عليها للتأكد من أهمية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة النسيج بسكرة

1-تفسير نتائج السيولة

تعمل مؤسسة النسيج TIFIB بسكرة كباقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على هدف البقاء و مزاولة نشاطها بصفة دائمة ومستقرة. إن مفهوم الاستمرار مرتبط بمفهوم العسر المالي وهو خدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها بسبب السيولة النقدية و عدم قدرتها على تحويل الأصول النقدية لمواجهة تلك الالتزامات.

*نسبة السيولة التداول. الجدول رقم ....

تفسر هذه النسبة على أنها تقيس نسبة تداول المؤسسة على سداد التزاماتها. وفي سنوات 2020و2021و2022 كانت منعدمة حيث يدل هذا على أن المؤسسة لديها عجز مالي لا تستطيع سداد ديونها خلال السنة و هذا راجع لتدهور الوضع المالي لمؤسسة النسيج TIFIB بسكرة .

*نسبة السيولة سريعة من خلال الجدول رقم ....

جدول السيولة السريعة لسنوات الدراسة يتضح أن نسبة السيولة منعدمة في السنوات الثلاثة 2020و2021و2022مما يدل على أن المؤسسة تملك رأسمال سالب أي أن الأصول المتداولة غير قادرة على تغطية الخصوم . مما يدل هذا على عدم التناسب ببين قيمة الحقوق و الديون قصيرة الأجل هذه الفترة.

*صافي رأس مال العامل حلال سنة 2020 كانت النسبة سالبة و زادت في الانخفاض السنوات 2021و2022 مما يدل هذا على أن المؤسسة لا تستطيع تسديد التزاماتها من خلال النقد الذي تملكه.

من خلال هذه النسب يتضح أن المؤسسة لا تستطيع تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية مما يدفعها إلى عدم قدرتها على شداد التزاماتها.

2- تفسير نتائج نسب النشاط

*دوران الموجودات الثانية . تقيس هذى النسبة

المنشأ في استخدام الأصول الثانية في زيادة المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح حيث سنة 2020 كانت منخفضة إلى 0.16.. وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة الاستفادة من الأصول الثانية وفي 2021و2022 لم تحقق المؤسسة زيادة في الإنتاج و المبيعات من خلال أصولها الثانية الآن خلال سنوات الدراسة لم يصل هذا المعدل إلى 1.

-من خلال نسب النشاط رقم ... يتضح أن معدل دوران مجموع الموجودات اقل من 1 و أعلى نسبة كانت سنة 2021 مما يدل على أن المؤسسة لم تصل إلى الاستغلال الأمثل للأصول لتحقيق مستوى مبيعات جيد.

-ومن خلال نتائج نسب النشاط نجد أن المؤسسة النسيج tifib بسكرة لا تتمتع بالكفاءة الفعالية في استغلال أصولها خلال النتائج السلبية التي حققتها على مدار سنوات الدراسة.

2- نسب الربحية

تقيس هذه النسبة مدى ربحية المؤسسة التي تحققها على مبيعاتها خلال سنة 2020 كانت النسبة ضعيفة و هذا يعبر عن وجود تكاليف ارتفعت سنة 2020. و انخفضت في سنة 2021 و هذا يدل على أن المؤسسة لديها تكاليف اكبر من اللازم و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة في زيادة أرباحها .

-يعتبر معدل العائد على الموجودات في سنة 2020 كان 3.41 % و هذه النسبة مرتفعة حيث كان أداء المؤسسة في هذه السنة أفضل حيث تحقق أرباح جيدة.و انخفض خلال السنتين 2021-2022 مما يدل هذا على انخفاض في ربحية المؤسسة.

-يمثل العائد في حقوق الملكية قياس العائد المحقق للمؤسسة حيث كان في سنة 2020. 5.46...كان أداء المؤسسة في حالة جيدة و خلال السنتين 2020-2021 انخفضت النسبة إلى 0.3% وهذا يدل على سوء أدائها المالي و يجب على المؤسسة مراجعة سياستها لرفع قيمة ربحية المؤسسة.

-نسبة المديونية

-نسبة ديون المؤسسة خلال سنة 2020 مرتفعة حيث تصل إلى 72% و ارتفعت أيضا خلال سنة 2021 إلى 131% و زاد الارتفاع خلال سنة 2022 التي قدر ب 229% وهذا يدل على أن المؤسسة تستخدم التمويل لتحقيق عائدات الملاك و تعتمد على ديون طويلة الأجل.

-تعد هذه النسبة في المؤسسة على مدى اعتمادها على الديون حيث كانت النسبة سنة 2020 ب 59% وقدرت في سنة 2021 ب ..76 و ارتفعت في سنة 2022 إلى ..178 و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على ديون طويلة الأجل لتمويل لصولها مما يؤدي إلى تدهور وضع المؤسسة في الآجال القريبة .

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الاجابة على الاشكالية المتمثلة في دور المراجعة التحليلية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، حيث تناولنا من خلال هذا الفصل ثلاث مباحث ، في المبحث الاول بتعريف المؤسسة محل الدراسة و في المبحث الثاني تقييم الاداء المالي للمؤسسة خلال فترة 2020-2022 وفي المبحث الثالث امكانية استخدام اساليب المراجعة التحليلية في مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIBبسكرة

ولقد لخصت الدراسة الى ان اساليب المراجعة التحليلية تقدم نتائج دقيقة تساهم في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ،و ابراز نقاط القوة و الضعف في مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB و مساعدة الادارة في ايجاد الحلول المناسبة للوضعية المالية التي تمر بها المؤسسة .

خاتمة

خاتمة

من خلال طرحنا لموضوع أهمية دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي تطرقنا لمعالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدي معالجة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و من خلال الفصليين باستخدام المناهج المشار إليها في المقدمة وانطلاقا من فرضيات المعتمدة تم تقسيم هذه الخاتمة إلى نتائج البحث و اختبار الفرضيات و التوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات :

1-بالنسبة للفرضية الاولى و التي تنص على ان للمراجعة التحليلية اساليب تقليدية ومتطورة ،فقد تم اثباتها من خلال الفصل النظري الاول ،اين تم تطرق الى مختلف اساليب المراجعة التحليلية و المتمثلة في اساليب المراجعة التحليلية الوصفية الغير الكمية و الكمية البسيطة و الكمية المتطورة.

2-بالنسبة للفرضية الثانية و التي تنص على ان تقييم الاداء المالي يستخدم مجموعة من المؤشرات، فقد تم اثباتها من خلال الفصل النظري الاول، اين تم تطرق الى استخدام النسب المالية والتي تتمثل في نسب النشاط ،نسب المديونية ،نسب الربحية ، نسبة التدفق النقدي .

3- بالنسبة للفرضية الثالثة و التي تنص على ان الاداء المالي يستخدم مجموعة من المؤشرات ،فقد تم نفيها من خلال الفصل التطبيقي ،اي ان المؤسسة لا تستخدم هذه النسب في تقييم الاداء المالي للمؤسسة .

نتائج البحث

- ✓ تساعد المراجعة التحليلية على ايداع رائ بخصوص البيانات المالية على أساس معقول
- ✓ تحقق المؤسسة الخسائر من خلال سنوات الدراسة
- ✓ يعتمد المسيرون على تقييم الادای المالی في اتخاذ القرارات
- ✓ عدم الاهتمام بالأساليب حديثة في تقييم ادائها
- ✓ تتحمل المؤسسة العديد من التكاليف

توصيات البحث

- ✓ الاهتمام بالمراجعة التحليلية و الأخذ بنتائجها .
- ✓ العمل على وجود مصالح للمراجعة في لمؤسسات الاقتصادية .
- ✓ تعزيز دور المراجعة التحليلية في المؤسسات الاقتصادي لما لها من أهمية كبيرة.
- ✓ اعتماد الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي .

قائمة المصادر

والمراجع

مراجع

I – المقالات :

أ– مقالات باللغة العربية:

01- ابراهيم قعيد. (2017). الترويج الالكتروني ودوره في التأثير على سلوكيات المستهلك تجاه المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية. العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعليوم التسيير، العلوم الاقتصادية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

02- أحمد عبد العباس الموسوي. (2013). أبعاد التسويق بالعلاقات وتأثيره في تحقيق ولاء الزبون دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة موظفي وزبائن المصارف الأهلية العراقية. الادارة والاقتصاد، إدارة أعمال. كربلاء: جامعة كربلاء.

03- أحمد شعشوع. (2020-2021). دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار. ميلة: المركز الجتمعي عبد الحفيظ بوالصوف.

04- أسامة محمد محمد سلام. (2021). قياس أثر أبعاد التسويق الرقمي في كسب رضى العملاء دراسة تطبيقية على عينة من عملاء الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق إيجول. العلمية للتجارة والتمويل.

05- اسماعيل زكريا محمد. (1986). مراجعة الحسابات مع دراسة لبعض المشاكل المحاسبة.

06- الطاوس غريب. (2022). الالتزام بأخلاقيات التسويق الرقمي ودوره في حماية المستهلك دراسة عينة من المستهلكين. المالية والأسواق(01).

07- بارق برزان نجم ذباح الحيالي. (2022). إمكانية تعزيز جودة الخدمة الالكترونية في ضوء تبني التسويق الرقمي دراسة ميدانية في منافذ الكي كارد في محافظة الأنبار. تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية(18).

08- حيدر حمزة صالح. (2017). قياس أثر جودة علاقات الزبون المصرفي على ولائه للمصرف بحث تطبيقي في المصارف الخاصة العاملة في الديوانية. القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية(19).

09- رفيقة بوقريقة. (2020). أثر تبني أبعاد جودة الخدمة المصرفية في بناء ولاء الزبون دراسة عينة من المصارف الخاصة بولاية جيجل. الاستراتيجية والتنمية.

10- سارة محمد، برمة محمد، عبد الرحمان عادل خليل، و أسعد مبارك حسين. (2006). دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية. التجارة، العلوم والتكنولوجيا. عمان: جامعة النيلين.

11- سام عدنان سليمان. (2015). أثر تقنيات التسويق الالكتروني في تحسين فعالية التواصل مع العملاء. الاقتصاد، ادارة الاعمال. دمشق: جامعة دمشق.

12- سليم حيرش. (2022). أثر المزيج التسويقي الرقمي على الصورة الذهنية للمؤسسة الجزائرية. (مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، المحرر) الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة.

13- عادل البغدادي، و حمزة فاضل عباس. (2015). تأثير الاستراتيجية في ولاء الزبائن دراسة مجموعة من المجمعات التجارية في محافظة النجف الأشرف. الغري للعلوم الاقتصادية والادارية(12).

14- عز الدين علي، و سفيان رقيق. (2016). الإتجاهات الحديثة للمزيج التسويقي الغلكتروني في ظل العصر الرقمي الجديد. البديل الإقتصادي(03).

15- علاء فرحان طالب، محسن الياسري أكرم، و عبد علي دايخ. (2020). تأثير التسويق الرقمي في تعزيز الاستجابة التنافسية دراسة ميدانية لآراء عينة من المديرين في عدد من المصارف الأهلية العراقية. المجلة العراقية للعلوم الادارية(16).

16- علي عزيز محمد. (2021). دور التسويق السياحي الرقمي في تحقيق القيمة المستندة على الزبون دراسة تحليلية استطلاعية لأراء عينة من العاملين في العتبة الحسينية المقدسة. أكاديمية وارث العلمية.

17- علي محمد موسى. (بلا تاريخ). إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي. الزاوية: جامعة الزاوية .

18- علي محمد موسى. (2013). إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي. مجلة الجامعة _العدد رقم(15)_ المجلة رقم(02).

19- كريمة حاجي، و سعاد دولي. (2018). دور الاتصالات التسويقية في تحقيق ولاء الزبون دراسة حالة مؤسسة موبيليس. البشائر الاقتصادية(03).

20- ليث علي يوسف الحكيم، و محمد السعيد الحمامي. (2017). التسويق الرقمي ودوره في تحقيق سعادة الزبائن دراسة استطلاعية لآراء عينة من زبائن شركات الاتصالات المستقلة في العراق. الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.

21- محمد الحسن العليش، و نجوى محمد الطيب القلع. (2018). الترويج الالكتروني وأثره على الإتصال بالعملاء. العلوم الادارية.

22- محمد السعيد عابدي، بلال رحالية ، و جابر مهدي. (2021). الترويج الرقمي وتنافسية عينة من الوكالات السياحية في الشرق الجزائري. دفاتر اقتصادية(12).

23- منذر خضر يعقوب، و عبدو عمر حربية. (2021). دور التسويق الرقمي في تعزيز الاستراتيجيات المعتمدة على مصفوفة An soff دراسة استطلاعية في متجر العالمية في مدينة الموصل. المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية(11).

24- مها عارف بريسم. (2022). التسويق الرقمي وتأثيره في تعزيز الصورة الذهنية للمنظمة بحث تحليلي في شركة زين العرق للاتثالات. العلوم الادارية العراقية(04).

25- موسى علي محد. (2013). إجراءات التحليلية دورها في تشريد الحكم الشخصي لمراجع. الاقتصاد، المحاسبة. مجلة الجامعة _العدد رقم (15)_المجلد رقم (02).

ب- مقالات باللغة الأجنبية:

01- abdul aziz, a. (2017). the relationship between solvency ratios and prefitability- ratia analytical study in faad industrial compaines listed in amman bursa . issue: international of econanis and financial issus.

02- Institute, A. (s.d.). certifed public acc ourtorts aicpa SA SNO.

03- piabari, n., horsfall, o. h., uwhubetine, g. o., & okpalap, n. l. (2022). digital marketing and performace of banks in port harcourt.

II- الكتب:

01- احمد لطفي امين السيد. (2013). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء المالي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

02- أحمد نور. (1992). مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية. مصر : مؤسسة شباب الجمعية.

03- اسماعيل زكريا محمد. (1986). مراجعة الحسابات مع دراسة لبعض المشاكل المحاسبة و موقف مراقب الحسابات منها . (بدون مكان النشر و دارالنشر).

04- الفيومي عوض لبيب محمد. (1998). أصول المراجعة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة.

05- سمير محمد عبد العزيز. (2006). اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

06- سهام كردودي ، و علي بن قدور. (2017). المراجعة التحليلية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية. الأردن : مزدار أسامة للنشر والتوزيع.

07- عبد العزيز النجار. (2007). أساسيات الادارة المالية. مصر: المكتب العربي الحديث.

08- عبد الله نفين، و أبو سمهدانة. (2006). مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة.

09- عدنان ثابت النعيمي، و أرشد فؤاد التميمي. (2007). التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة). عمان: دار البازوري للنشر والتوزيع.

10- مفلح محمد عقل. (2011). مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي (المجلد 01). عمان الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

11- نفين، و أنزير. (2000). المراجعة مدخل متكامل . الرياض: دار المريخ للنشر.

12- يوسف أبو فارة. (2018). التسويق الالكتروني عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت (المجلد 04). فلسطين: دار وائل للنشر والتوزيع.

II- رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه:

01- فارس صحراوي. (2021-2022). استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه .

02- احمد لطفي امين السيد. (بلا تاريخ). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء المالي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

03- ارينز جيمس لويك. (2000). المراجعة مدخل متحامل. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.

04- أسعد حمد العلي. (2010). الادارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية) (المجلد 01). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

05- الإتحاد الدولي المحاسبين المعايير الدولية للمراجعة ، تعريف المجمع العربي للمحاسبين . (بلا تاريخ).

06- أنس مصلح، و ذياب الطراونة. (2015). العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. المحاسبة. جامعة الشرق الأوسط.

07- أيمن عمران. (2018). دور المراجعة التحليلية الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حركة المنظمات الاقتصادية. وهران: جامعة 2.

08- جليلة صحراوي. (2020-2021). أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك. عين تيموشنت: جامعة بلحاج شعيب.

09- دليلة بن خرون. (2018-2019). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير.

10- راوية مسعودي. (2013-2014). التسويق الالكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

11- سعدية مزيان. (2017-2018). التسويق بالعلاقات ودوره في تعزيز ولاء الزبائن دراسة حالة قطاع الهاتف النقال بالجزائر. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية. أم البواقي : جامعة العربي بن مهيدي.

12- سمية طعابة. (2018-2019). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي. علوم التسيير. الأغواط: جامعة الأغواط.

13- سيف الدين قحايرية. (2015-2016). التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة. عنابة: جامعة بايجي مختار

14- صابر عباسي . (2011-2012). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. ورقلة: جامعة ورقلة .

15- صالح عياد، محمد فودوا، و محمد قراش. (2020). تأثير التسويق لارقمي للعلامة التجارية عبر وسائط التواصل الاجتماعي على نية شراء المستهلكين دراسة حالة العلامة التجارية أوريدو. العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(13).

16- صباح رحيمة محسن، و ضمياء عبد الإله جعفر. (2016). المزيج التسويقي الالكتروني للمحتوى الرقمي دراسة تطبيقية في جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (17).

17- عبد القادر بن سعدة. (2020). أثر حوكمة الموارد البشرية على أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، الأغواط.

18- عبد النور جعفر. (2019-2020). حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

19- عبلة بزقراري، احلام قرفة، و دليلة بركان. (2022). دور التسويق الرقمي في تحقيق رضى الزبون السائح دراسة عينة من السياح بولاسة بسكرة.

20- فارس صحراوي ، و نعيمة زعرور. (2021). دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء المراجع الخارجي.

21- كريمة حاجي. (2011-2012). تأثير الولاء التنظيمي على ولاء الزبون دراسة حالة ملبنة الحضنة. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير. المسيلة: جامعة المسيلة.

22- كريمة زيدان. (2018-2019). مساهمة التسويق الرقمي في تنمية العلاقة مع الزبون. العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، العلوم التجارية. البويرة: جامعة أكلي محمد أولحاج.

23- للهية براهيمي . (2015-2016). مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية. رسالة قدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

24- ليديا فلاحي. (2020-2021). استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي. برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الابراهيمي .

25- محمد حمر العين. (2018). أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف. أطروحة دكتوراه، سطيف.

26- محمد عوض، و جار الله الشمري. (2017). التسويق الرقمي ودوره في تعزيز الصورة الذهنية المنظمة. الإدارة والإقتصاد، إدارة الأعمال الدراسات العليا. كربلاء: جامعة كربلاء.

27- محمود عزت، و أيمن هشام. (2016). دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

28- مصطفى محمد شلابي، عبد التواب سمر، و آية محمد أحمد بشلاوى. (2023). دور التسويق الرقمي في إتخاذ قرار الشراء في القطاع العقاري دراسة تطبيقية على الشركات العقارية في القاهرة الكبرى.

29- ممدوح عبد الفتاح أحمد محمد. (2020). أثر التسويق الرقمي على القيمة المدركة للعميل دراسة تطبيقية على عملاء الخطوط الجوية المصرية. جمهورية مصر العربية: جامعة كفر الشيخ.

30- منال سماحي . (2014-2015). التسويق الالكتروني وشروط تفعيله في الجزائر، دراسة حالة اتصلات الجزائر. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. وهران: جامعة وهران 2.

31- موسى علي محد. (2013). إجراءات التحليلية دورها في تشريد الحكم الشخصي لمراجع. الاقتصاد، المحاسبة. جامعة الزاوية.

32- نجاح يخلف. (2017-2018). دور التسويق بالعلاقات في كسب ولاء الزبائن دراسة ميدانية لشركات الاتصالات موبيليس جيزي وأوريدو. العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير. باتنة: جامعة باتنة 1.

33- نجلاء خويلي. (2014-2015). استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

34- نوبلي نجلاء. (2014 /2015). استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي	**02**
المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية	**02**
المطلب الأول : نشأة مفهوم المراجعة التحليلية	**02**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة التحليلية	**05**
المطلب الثالث : أنواع وأغراض المراجعة التحليلية	**08**
المطلب الرابع : أساليب المراجعة التحليلية	**15**
المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي	**17**
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	**17**
المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي	**19**
المطلب الثالث: أهداف الاداء المالي والعوامل المؤثرة عليه	**20**
الفرع الأول: أهداف الأداء المالي	**20**
المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي	**28**
المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**35**
المطلب الأول: علاقة أساليب المراجعة التحليلية لمؤشرات الربحية	**36**
المطلب الثاني: علاقة المراجعة التحليلية بمؤشرات السيولة	**37**
المطلب الثالث: علاقة المراجعة التحليلية لمؤشرات نسب النشاط	38
المطلب الرابع: علاقة المراجعة التحليلية بمؤشرات نسب المديونية	**40**
خلاصة الفصل:	**42**
الفصل الثاني: دراسة كيفية استخدام أساليب المراجعة التحليلية لمؤسسة النسيج و التجهيز tifib بسكرة	**44**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIBبسكرة	**44**

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة	**44**
المطلب الثاني : التعرف على مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز بسكرة TIFIB	**46**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز -TIFIB-بسكرة	**47**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة 2020-2023	**50**
المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية و اهم المؤشرات المستخدمة	**50**
المطلب الثاني :جدول حساب النتائج و اهم المؤشرات المستخدمة	**54**
المطلب ثالث :عرض قائمة التدفقات النقدية و اهم المؤشرات المستخدمة	**57**
المبحث الثالث: امكانية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في مؤسسة النسيج TIFIB	**59**
المطلب الاول: مراحل التصنيع وحساب التكلفة	**59**
المطلب الثاني : إجراءات حساب التكاليف في المؤسسة TIFIB	**63**
المطلب الثالث: تحليل وتفسير الوضعية المالية لمؤسسة النسيج TIFIB بسكرة	**66**
خلاصة الفصل	**69**
خاتمة	**71**
قائمة المصادر والمراجع	**73**
فهرس المحتويات	
قائمة الملاحق	

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 208 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في :19 - 03 - 2023

إلى السيد : مدير وحدة الإنتاج تكسارج
بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – غمري حسناء

2 – الهامل فاطمة

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "

تحت إشراف : د/ سعيدي عبد الحليم

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة
بالطلبة
د/ه غربي وهيبة

NOTE INTERNE

مذكرة داخلية

EXPEDITEUR : S/DIRECTEUR

DESTINATAIRE : DAC

N/REF :

V/REF:

DATE : 29/12/2022

OBJET : COUT D'ACHAT

(_/EUILLEZ TROUVEZ CI- DESSOUS LE COUT D'ACHAT UNITAIRE

CONCERNANT LA FACTURE SUIVANTE :

FACTURE **(BOYNER TURQUIE)** N° 2212BOYN001 DU 02/12/2022

COUT D'ACHAT GLOBALE : **33 071 209,17 DA**

POIDS GLOBALE : **15 444,00 kg**

FILE 45 PCT LAINE 55 PCT PES 2/40 NM BLEU DGSN PRIX UNITAIRE : **2 141,3629 DA/KG.**

SALUTATIONS

COMPLEXE TIFIBISKRA

بطاقة تقنية بكمية

FICHE TECHNIQUE

1 CREATION

FICHE TECHNIQUE

1 CARACTERISTIQUE DE L'ARTICLE

- Appellation de l'article : HP280 g/m² BLEU DGSN T1
- Armure : SERGE
- Composition Chaîne : 55/45 p/l Trame : 55/45 p/l
- N.M : Chaîne : 2/40 Trame : 2/40
- Densité : Chaîne : 32 Fils/Cm Trame : 21 Fils/Cm
- Poids Diviseur : 462 Gr / ML Poids fini: 420 Gr/ML
- Fils lisières : Taux de Foulage : %

VISA DU S/D CREATION

II PRODUCTION

A – Cycle de Tissage

CFI	Désignations	
401	Ourdissage	X
402	Rentrage	X
403	Tissage	X
404	Mesurage	X
405	Bobinage	
406	Retordage	
407	Vaporisage	
408	Encollage	
409	Assemblage	

B – Cycle de Finissage

CFI	Désignations		CFI	Désignations	
509	Piqurage	X	522	Tondage	X
521	Noppage		523	Calandrage	X
501	M.Tissu Ecru	X	524	Décatissage C.	
502	Flambage		525	Décatissage F.	
503	Couture Pièce		526	Décatissage K.B.	X
504	Lavage En B.	X	527	Emballage	X
555	Laveuse F.		541	Vaporisage	
///	Temps de Lavage		542	Engalisage	
505	Lavage En Large		543	Laineuse K.B.	
506	Ouvreuse	X	544	Laineuse K.B.	
507	Fixage	X	545	Strikeuse	
508	Rameuse	X	546	Brosseuse	

VISA DU S/D. TISAGE

VISA DU S/D. FINISSAGE

COMPLEXE TIFIBISKRA

بطاقة تقنية بالقيمة -

FICHE DE VALORISATION

29/11/2022

III - SERVICE COMPTABILITE HP280

PRIX D'ACHAT : _____

FRAIS D'APPROCHE : /

P.U : _____

COUT MATIERE : 2141,3629 DA / KG

POIDS DIVISEUR : 462 Gr / ML

VALEUR MATIERE : 2141,3629*0,462= 989.30

FRAIS DE FABRICATION

TISSAGE		FINISSAGE	
CFI	VALEUR	CFI	VALEUR
401	6,88	509	9,18
402	7,19	501	2,81
403	52,5	504	4.96
404	1.96	506	0,96
		507	1,19
		508	5,25
		522	4,50
		523	2,20
		526	1,31
		527	2,56
S/TOTAL	68,53	S/TOTAL	34,93

RECAPITULATION

- COÛT MATIERE : 989,30 DA / ML
- COÛT TISSAGE : 68,53 DA / ML
- COUT FINISSAGE : 34,93 DA / ML

TOTAL COÛT DE PRODUCTION : 1092,76 DA / ML

VISA DU S/D. F.C

IV - SERVICE COMMERCIAL

MARGE BENEFICIAIRE	5%	10%	15%	20%	25%	30%
PRIX DE VENTE (H.T)	1147.40	1202,04	1256,67	1311,12	1356,95	1420,59
PRIX DE VENTE (T.T.C)						

V – TARIF A L'EXPLOITATION (Selon le cours du jour)

VISA DU S/D. COMMERCIAL